

Distr.: General  
27 August 2018  
Arabic  
Original: English

# مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠

الدورة الثانية

٢٣ نيسان/أبريل - ٤ أيار/مايو ٢٠١٨

محضر موجز للجلسة الثالثة

المعقودة في قصر الأمم، بجنيف، يوم الثلاثاء، ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١٨، الساعة ١٠:٠٠

الرئيس: السيد بوغاييسكي ..... (بولندا)

المحتويات

مناقشة عامة للمسائل المتصلة بجميع جوانب أعمال اللجنة التحضيرية (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيبة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى:  
Chief of the Documents Management Section (dms@un.org)

والمحاضر المصنّوبة سيعاد إصدارها إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



18-08751 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠:٠٥

التدابير الرامية إلى زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها (معاهدة ستارت الجديدة) وتمديد تلك المعاهدة، وتسوية المسائل المتعلقة فيما يخص الامتثال للمعاهدة المبرمة بين الولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بشأن إزالة قذائفهما المتوسطة والأقصر مدى (معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى)، وبدء المحادثات الاستراتيجية.

٥ - ونوهت بأنه من الضروري أيضاً أن تبذل المزيد من الجهود في مجال التحقق من نزع السلاح النووي. وقالت إنها ترحب بالتالي ببدء عمل فريق الخبراء الحكوميين للنظر في دور التحقق في النهوض بنزع السلاح النووي. وبالإضافة إلى ذلك، ذكرت أن التبكير بإجراء مفاوضات بشأن معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى (معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية) إبرام تلك المعاهدة باتاً أكثر أهمية من أي وقت مضى. وقالت إن الترويج ما فتئت تدعو إلى بدء نفاذ أحكام معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وتحث كل الدول المدرجة في المرفق ٢ التي لم تصدق بعد على تلك المعاهدة على أن تفعل ذلك.

٦ - وأشارت إلى أن إدراك العواقب الإنسانية للتفجيرات النووية ينبغي أن يلهم على بذل المزيد من الجهود للحد من المخاطر المرتبطة بالأسلحة النووية. وقالت إن إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية لا يمكن أن يتحقق دون نظام عدم انتشار قوي وذي مصداقية. وفي هذا الصدد، يعد كل من التنفيذ العالمي لاتفاقات الضمانات الشاملة المبرمة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية والبروتوكولات الإضافية الملحقمة بتلك الاتفاقات والحفاظ على خطة العمل الشاملة المشتركة والتوصل إلى حل للتهديد الذي تشكله جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مسائل ضرورية.

٧ - وقالت من المهم للغاية إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية على أساس الترتيبات التي تتوصل إليها دول المنطقة المعنية بلا قيود. وأضافت أنه سيكون لإنشاء منطقة كهذه في شبه الجزيرة الكورية أثر إيجابي على نظام عدم الانتشار. وذكرت أن بذل جهود مكثفة لتحقيق الأمن النووي هو أيضاً جانب هام من جوانب النهج الإنساني الذي تفضل على خلاله الوكالة بدور مركزي، وحثت جميع الدول الأطراف على التصديق على البروتوكولات والمعاهدات ذات الصلة. وقالت إن الترويج تعزز، من خلال تعاونها مع الوكالة، استضافة ندوة دولية في حزيران/يونيه ٢٠١٨ عن خفض اليورانيوم العالي التخصيب في القطاع المدني إلى الحد الأدنى.

١ - الرئيس: تكلم باسم جميع أعضاء اللجنة معرباً عن تعاطفه مع شعب وحكومة كندا إزاء الهجمات الإرهابية التي وقعت في اليوم السابق في تورونتو.

مناقشة عامة للمسائل المتصلة بجميع جوانب أعمال اللجنة التحضيرية (تابع)

٢ - السيدة هايمبريك (النرويج): قالت إن الدورة الحالية تتعقد في منعطف حرج هو أن أزمة التجارب النووية وأزمة القذائف المتعلقةين بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ما تزالان دون حل؛ وتعرض خطة العمل الشاملة المشتركة لضغوط متزايدة؛ وهناك آراء متعارضة بشكل جوهري عن كيفية تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية؛ وتواجه المعاهدات الأساسية لتحديد الأسلحة ضغوطاً؛ وهناك آفاق لسباق تسلح نووي؛ ولا يزال القضاء على خطر الإرهاب النووي بعيد المنال.

٣ - وأضافت قائلة إنه، في ظل تلك الخلفية القائمة، من الأهمية بمكان الحفاظ على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتعزيزها. وسيتطلب ذلك إرادة سياسية حقيقية. ورغم تباين وجهات النظر، فقد مكنت الدورة الأولى للجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠ من تحقيق تبادل بناء للآراء بشأن العديد من المواضيع الصعبة، وأبرزت أهمية المعاهدة بوصفها حجر الزاوية في نزع السلاح النووي وعدم الانتشار. وذكرت أنه ينبغي مواصلة اتباع هذا النهج البناء.

٤ - وأفادت بأنه ينبغي أن تشكل الالتزامات القانونية المنشأة بموجب أحكام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ونتائج المؤتمرات الاستعراضية السابقة، ولا سيما خطة العمل الواردة في الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠١٠، الأساس لوضع جدول أعمال تطلعي بشأن نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية. وينبغي أن تتضمن تلك الخطة إعادة تأكيد الأهمية الحيوية للمعاهدة؛ وإعادة الالتزام بتحقيق عالم أكثر أمناً خال من الأسلحة النووية؛ ومواصلة بناء الثقة والاطمئنان عبر استكشاف كل السبل لدعم وضمان الامتثال للاتفاقات القائمة لتحديد الأسلحة والاستعداد لمواصلة التخفيضات في المخزونات النووية، بما في ذلك الحفاظ على المعاهدة المبرمة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي بشأن

١٣ - وأكدت أن فقدان الزخم في مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠١٥ قد عرقل الجهود الرامية إلى تقييم التقدم المحرز في تنفيذ خطة عمل المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ وحال دون إدخال تحسينات في تدابير الشفافية وبناء الثقة. ولم يتم بعد التحقق بشفافية من الادعاء بأن أكبر دولتين حائزتين للأسلحة النووية قد أوقفتا العمل بما يزيد على ٢٠٠٠ قطعة من الأسلحة النووية وقامتتا بتفكيكها بموجب الاتفاق الاستراتيجي الثنائي المبرم بينهما. وأضافت أن إندونيسيا تؤيد اضطلاع الوكالة بضماناتها وولاياتها المتعلقة بالتحقق، وتشجع كلاً من الدول الحائزة وغير الحائزة للأسلحة النووية على مواصلة التعاون مع الوكالة.

١٤ - ومضت قائلة إن إبرام معاهدة بشأن حظر الأسلحة النووية يمثل تطوراً هاماً في الجهود العالمية للقضاء على الأسلحة النووية. وذكرت أن المعاهدة تكمل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتساعد على تبديد الشواغل الخطيرة بشأن العواقب الإنسانية الكارثية لاستخدام الأسلحة النووية، وتعتبر كذلك تدبيراً من التدابير القانونية الفعالة بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار. وأكدت أن المعاهدتين تعززان بعضهما بعضاً.

١٥ - وذكرت أن إندونيسيا ما برحت تدعو إلى دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ في أقرب وقت ممكن، وتؤكد الأهمية القصوى لتنفيذها العالمي. ولذلك، فهي تحث جميع الدول التي لم توقع أو تصدق بعد على المعاهدة على أن تفعل ذلك دون إبطاء.

١٦ - وأشارت إلى أن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية يمثل خطوة إيجابية نحو تحقيق أهداف نزع السلاح النووي وعدم انتشاره، وينبغي التشجيع على مواصلة التعاون في هذا المجال. وينبغي مضاعفة الجهود الرامية إلى عقد المؤتمر، الذي طال انتظاره، المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط، حيث أن إنشاء منطقة كهذه من شأنه أن يحسن كثيراً السلم والأمن الدوليين معاً.

١٧ - واختتمت قائلة إنه لا يمكن، في المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٢٠، أن تتحمل الدول الأطراف فشلاً آخر في التوصل إلى اتفاق بشأن وثيقة ختامية موضوعية. وأعربت عن استعداد إندونيسيا للعمل بشكل جماعي مع كل الدول الأطراف ومنظمات المجتمع المدني الأخرى من أجل تحقيق هدف التنفيذ المتوازن للمعاهدة على الصعيد العالمي.

٨ - وأشارت إلى أن النرويج ملتزمة تماماً بتنفيذ المادة الرابعة من معاهدة عدم الانتشار؛ وأن الأنشطة النووية المدنية تتجاوز توليد الكهرباء، والتطبيقات النووية السلمية في مجموعة من القطاعات حاسمة الأهمية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأعربت عن تشجيع النرويج لجميع الدول القادرة على المساهمة في برامج الوكالة للمساعدة في هذه الميادين على أن تفعل ذلك.

٩ - واختتمت قائلة مع أنه يتعذر تجاهل الاختلافات الجوهرية فيما بين الدول الأطراف بشأن أفضل السبل للتوصل إلى إزالة جميع الأسلحة النووية، فقد بات من الممكن التوصل إلى اتفاق بشأن العديد من الخطوات التي يمكن أن تمضي قدماً ببرنامج نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين. وفي الفترة السابقة لعام ٢٠٢٠، سيكون من المهم التركيز على هذه الخطوات. وسيطلب هذا الأمر الجاهزية والإرادة السياسية. وأكدت استعداد النرويج للإسهام في هذه الجهود.

١٠ - السيدة ويردانيغيتياس (إندونيسيا): قالت إنها تثني على مبادرة الرئيس في تنظيم سلسلة من جلسات الحوار والتشاور الإقليمية بشأن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وذكرت بأن إندونيسيا، باعتبارها الجهة المستضيفة للجلسات الإقليمية للحوار والتشاور لآسيا والمحيط الهادئ في عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨، ما تزال تقدر الفائدة التي تجني من هذه العملية، وترى أن هذه الطريقة لتبادل الآراء ينبغي أن تستمر. وأعربت عن استعداد بلدها لمواصلة العمل من أجل المساهمة في نجاح المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٢٠.

١١ - وأشارت إلى أنه لا يمكن تحقيق أهداف المعاهدة إلا من خلال تنفيذ ركائزها الثلاث تنفيذاً متوازناً وشاملاً ودونما تمييز. غير أن تحقيق هذا التوازن لا يزال بعيد المنال. وعلى وجه الخصوص، لم يحرز تقدم كاف بشأن نزع السلاح. وقالت إن الدول الحائزة للأسلحة النووية لا تزال تعتمد على الأسلحة النووية في عقائدها العسكرية. ودعت، في ظل البيئة الأمنية العالمية المعقدة الراهنة، إلى التخلي عن مبدأ الردع النووي باعتباره أحد المخلفات البالية للحرب الباردة. وذكرت أن استمرار الالتزام بهذا المبدأ قد أعاق أيضاً التقدم في مجال عدم الانتشار.

١٢ - ونوهت بأنه ينبغي أن تعامل الدول غير النووية الأطراف في المعاهدة معاملة تفضيلية في جميع الأنشطة الرامية إلى تعزيز الاستخدامات السلمية للطاقة النووية.

٢٢ - ونوهت بأن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية لا يزال واحداً من أكثر التدابير فعالية لمكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل. وبإنشاء منطقة مثل هذه في آسيا الوسطى، يكون كل من كازاخستان وجيرانها قد نزعوا الشرعية عن الأسلحة النووية في منطقة شاسعة في قلب القارة الأوروبية الآسيوية. وأشارت إلى أن أربعة من الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن قد صدقوا على البروتوكول الملحق بمعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا؛ ومن المتوقع أيضاً أن تفعل الولايات المتحدة ذلك في وقت قريب.

٢٣ - واحتتمت قائلة إن قرار بلدها باستضافة بنك الوكالة لليورانيوم منخفض التخصيب في إقليمها يدل على سياستها الخارجية السلمية والتزامها القوي بتنفيذ الاتفاقات الدولية. وأكدت أن إنشاء هذا البنك هو خطوة عملية أخرى باتجاه ضمان سبل الحصول على الوقود النووي لجميع الدول.

٢٤ - السيد سادلير (أستراليا): قال، متكلماً بالنيابة عن مجموعة فيينا للدول العشر، إن الدورة الحالية تمثل فرصة هامة للنظر في التقدم المُحرز والفرص المتاحة لتعزيز معاهدة عدم الانتشار عبر ركائزها الثلاث التي لها نفس القدر من الأهمية ويعزز بعضها بعضاً. وأعرب عن ترحيب المجموعة بالتزام الرئيس بضمن أن تولى كل ركيزة من هذه الركائز الاعتبار الواجب والمتوازن.

٢٥ - ونوه قائلاً إن المجموعة تنعقد قبل كل دورة للجنة التحضيرية من أجل النظر في السبل التي تكفل إيلاء الاعتبار المناسب لما يشار إليه عادة بـ "مسائل فيينا"، وهي: معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية؛ والامتنال والتحقق؛ وضوابط التصدير؛ والتعاون في مجال استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية؛ والسلامة النووية؛ والأمن النووي. وذكر أن عملها قبل الدورة الحالية قد توج بورقة عمل (NPT/CONF.2020/PC.II/WP.5) تقدم مجموعة شاملة ومصممة بدقة وتم التفاوض عليها بحذر، بل وأصبحت في المتناول، من التوصيات المتعلقة بهذه المسائل وبالتالي عن الانسحاب من معاهدة عدم الانتشار. وتجسّد هذه التوصيات توافقاً في الآراء تحقّق عن طريق التفاوض بعناية فيما بين مختلف الأعضاء الذين يمثلون طائفة من الخبرات ووجهات النظر بشأن المسائل المتصلة بالأسلحة النووية.

٢٦ - وأكد أن قوة معاهدة عدم الانتشار تكمن في تنفيذها الذي يكاد يكون عالمياً، وهو ما تلتزم المجموعة بحمايته ومواصلة تعزيزه. وقال إن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية تعد أيضاً حيوية لذلك النظام، وقد أدت إلى وقف للتجارب النووية أصبح قاعدة

١٨ - السيدة آيتزهانوف (كازاخستان): قالت إنه رغم التحديات التي واجهتها معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في السنوات الأخيرة، فإنها لا تزال تعد دون شك حجر الزاوية في كل من هيكل الأمن الدولي والنظام العالمي لعدم الانتشار.

١٩ - وأضافت قائلة إن الاعتماد مؤخراً لمعاهدة حظر الأسلحة النووية، التي بدأت كازاخستان إجراءات التصديق عليها، يدل على زيادة إحساس الدول غير الحائزة للأسلحة النووية بالمسؤولية وعلى التزامها القوي بهذا الحظر. وتبعث المعاهدة بإشارة واضحة إلى جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية التي يتعين عليها أن تبدي حسن النية من خلال العمل بمزيد من الاستباقية على إزالة ترساناتها النووية وفقاً للمادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار.

٢٠ - وأشارت إلى أن نزع السلاح النووي وعدم انتشاره أهمية بالغة لكازاخستان ويتطلبان اهتماماً فورياً من المجتمع العالمي. ولذلك، نظمت كازاخستان إحاطة مواضيعية خاصة رفيعة المستوى لمجلس الأمن في ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ حملت عنوان "عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل: تدابير بناء الثقة". وقالت إن رئيس كازاخستان قد أفاد في كلمته أمام مجلس الأمن بأن نجاح أو فشل عملية تحديث نظام الأمن العالمي يتوقف بشكل مباشر على قدرة المجتمع الدولي على تجاوز الأخطاء التاريخية العسكرية. ودعت إلى استعادة الثقة واستئناف الحوار على المستوى السياسي. وقالت إن خطة العمل الشاملة المشتركة قد تكون مثالا إيجابيا في هذا الصدد، إذ إنها تثبت جدوى الدبلوماسية المتعددة الأطراف في مجال عدم الانتشار. وتابعت قائلة إنه يمكن اتباع نهج بناء مماثل فيما يتعلق بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وإن بلدها يرحب، في هذا الصدد، بالحوار المتواصل بين الكوريتين الذي خفض بالفعل وبشكل كبير من حدة التوترات في شبه الجزيرة الكورية.

٢١ - وأكدت قائلة مع أن الوقف الطوعي للتجارب النووية من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية هو عامل هام في تحقيق الأمن النووي، فإنه لا يمكن أن يحل محل وثيقة ملزمة قانوناً مثل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وذكرت أن التعجيل ببدء نفاذ هذه الاتفاقية أساسية للتنفيذ الفعال لمعاهدة عدم الانتشار. والقرار الذي اتخذته رئيس كازاخستان في عام ١٩٩١ بإغلاق أحد أكبر وأنشط مواقع التجارب النووية في العالم، في منطقة سيميبيالاتينسك الواقعة في شرق كازاخستان، هو أول صك قانوني لحظر التجارب النووية.

مؤتمر استعراض المعاهدة في عام ٢٠٢٠ أن يؤكد من جديد التزامه القوي والمشارك بالمعاهدة.

٣١ - وأضاف أنه من المهم إعادة بناء الثقة والتفاهم بين الدول الأعضاء عن طريق تحديد المجالات التي تشكل أرضية مشتركة. وهذا يتطلب المرونة والاعتراف العالمي بأن الركائز الثلاث للمعاهدة مترابطة وتربطاً وثيقاً ويعزز بعضها بعضاً. ولن يتحقق التقدم ما لم يكن تنفيذ تلك الركائز متوازناً. وعلاوة على ذلك، يجب أن تتمتع جميع الدول عن استخدام المعاهدة بطريقة تشتمها مما يمكن أن يقوضها.

٣٢ - وأوضح أنه ينبغي أن تتمتع الدول الحائزة للأسلحة النووية عن استخدام البيئة الأمنية العالمية كذريعة للتقاعس عن العمل. ويجب أن تظهر هذه الدول التزاماً واضحاً بضمان نجاح دورة استعراض المعاهدة الحالية، بسبل منها إحراز تقدم بشأن الالتزامات التعاقدية المتعلقة وتنفيذ أحكام نزع السلاح بالكامل الواردة في خطة عمل مؤتمر الاستعراض في عام ٢٠١٠. وفي الوقت نفسه، ينبغي تعزيز التزام الدول غير الحائزة للأسلحة النووية بالاعتراف بقيمة الخطوات الوسيطة؛ ولا ينبغي أن لا تجعل الكمال عدو الجيد. وتعزز السويد المشاركة بنشاط في تلك الجهود.

٣٣ - وقال إن الحد من المخاطر وتدابير الشفافية والتحقق من نزع السلاح النووي مجالات قد يكون من الأسهل فيها تحديد أرضية مشتركة. وبالنظر إلى تزايد خطر استخدام الأسلحة النووية، ينبغي وضع برنامج فعال للحد من المخاطر على سبيل الاستعجال في إطار النهج المتبع في مؤتمر استعراض المعاهدة في عام ٢٠٢٠.

٣٤ - وشدد على ضرورة أن تواصل الولايات المتحدة والاتحاد الروسي المفاوضات من أجل تبديد المخاوف الجدية المتعلقة بامتنال الاتحاد الروسي لمعاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى، والتي بدونها ستكون أوروبا أقل أمناً. وذكر أنه يجب على البلدين أيضاً تمديد معاهدة ستارت الجديدة، أو يفضل أن تلتصقا المزيد من التخفيضات في الرؤوس الحربية الاستراتيجية وغير الاستراتيجية، المنشورة وغير المنشورة، الخاصة بهما.

٣٥ - وقال إنه يجب أن تتخلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية عن أسلحتها النووية وبرامجها الصاروخية بطريقة كاملة يمكن التحقق منها ولا رجعة فيها. وأصررت السويد، بصفتها عضواً غير دائم في مجلس الأمن، على الجمع بين سياسة لممارسة الضغوط، بما في ذلك

دولية بحكم الواقع. وأكد أن المجموعة ملتزمة بتحقيق دخول المعاهدة حيز النفاذ، وهي، لذلك، تحث جميع الدول التي لم توقع المعاهدة أو تصدق عليها بعد على القيام بذلك دون إبطاء.

٢٧ - وقال إن المجموعة تقر بأن الضمانات تؤدي دوراً حاسماً في المحافظة على الثقة في الطابع السلمي للأنشطة النووية، ومن ثم تشجع اللجنة التحضيرية على تأكيد أن اتفاقات الضمانات الشاملة المتواكبة مع البروتوكولات الإضافية تشكل معيار التحقق الحالي. وتحث أيضاً الدول الأطراف التي لم تبرم بعد بروتوكولات إضافية ولم تضعها موضع التنفيذ على أن تفعل ذلك.

٢٨ - وأضاف أن للمعاهدة دوراً رئيسياً في تعزيز الثقة على الصعيد الدولي في مجال استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية، مما يساهم كثيراً في النهوض بقطاعات مثل الصحة البشرية، وإدارة الموارد المائية، والزراعة، وسلامة الأغذية والتغذية، والطاقة، وحماية البيئة، وكذلك في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ومع ذلك، يتعين على الدول أن تتمثل للضمانات وأن تتقيد بأعلى معايير الأمان والأمن النوويين كي تحقق الاستفادة الكاملة من الاستخدامات السلمية للطاقة النووية. ومن المهم أيضاً أن تعزز المساواة بين الجنسين في الأنشطة المتعلقة بكل من عدم الانتشار ونزع السلاح النووي والاستخدام السلمي للطاقة النووية.

٢٩ - واختتم قائلاً مع أن المعاهدة تواجه عدداً من التحديات، فإن ثمة تقدماً قد أحرز وما زال يجرى. وذكر أن الأمثلة على ذلك تتضمن عمل فريق الخبراء التحضيري الرفيع المستوى المعني بإعداد معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية على تحديد ووضع توصيات بشأن عناصر المعاهدة المقبلة، وعمل الشراكة الدولية للتحقق من نزع السلاح النووي من أجل وضع التدابير الموثوقة وبناء القدرات العالمية للتحقق من نزع السلاح النووي وإنشاء فريق الخبراء الحكوميين للنظر في دور التحقق في النهوض بنزع السلاح النووي.

٣٠ - السيد جاتو (السويد): قال إن معاهدة عدم الانتشار تخضع لضغوط كبيرة فيما يتعلق بكل من مسائل نزع السلاح وعدم الانتشار. وقد أعربت بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية عن زيادة اعتمادها على الأسلحة النووية، مما يجعل الهدف المشترك المتمثل في إقامة عالم خالٍ من الأسلحة النووية أبعد منالأجل. وفي ظل هذه الخلفية، شعرت الحكومات والمجتمع المدني بقلق بالغ إزاء الشواغل المتعلقة بزيادة خطر استخدام الأسلحة النووية. ولذلك يجب على

عملية استعراض المعاهدة على نهج شامل إزاء ركائز المعاهدة الثلاث المتراصة والمتداخلة، وأن تضع نظاماً قوياً يكفل كامل السلامة والأمن في استخدام التكنولوجيا النووية لصالح البشرية.

٤١ - وفي معرض تشديده على أهمية تجديد الإرادة السياسية لجميع الدول الأطراف ومرونتها في التوصل إلى خاتمة ناجحة لمؤتمر استعراض المعاهدة في عام ٢٠٢٠، قال إنه ينبغي دراسة مستوى التقدم المحرز في الدورة الأولى للجنة التحضيرية، المعقّدة في عام ٢٠١٧، ومضاعفة الجهود المبذولة. ولا ينبغي السماح لفشل مؤتمر استعراض المعاهدة في عام ٢٠١٥ بأن يلقي بظلاله على أعمال اللجنة التحضيرية.

٤٢ - وأعرب عن الارتياح إزاء اعتماد معاهدة حظر الأسلحة النووية، مما يؤكد من جديد أن أي استعمال للأسلحة النووية سيكون انتهاكاً للمبادئ الإنسانية والضمير العام. وسيؤدي الزخم الناجم عن التصديق على تلك المعاهدة التاريخية في وقته وبدء نفاذها في وقت مبكر إلى الإزالة الكاملة للأسلحة النووية. ومن الضروري المضي قدماً بنفس الروح والالتزام مثلما تجلّى في وقت فتح باب التوقيع على المعاهدة. وقال إن بلده يدعم أيضاً التذكير بإبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية.

٤٣ - وأضاف أن نيبال، بوصفها البلد المضيف للمركز الإقليمي للسلام ونزع السلاح في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، ترى أن المناطق الحالية من الأسلحة النووية يمكن أن تكون بمثابة لبنات أساسية لتحقيق نزع السلاح الكامل على الصعيد العالمي. وأن التنفيذ الفعال للقرار المتعلق بالشرق الأوسط الذي اعتمده مؤتمر استعراض المعاهدة وتقديمها في عام ١٩٩٥ سيكون خطوة هامة نحو تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة والانضمام العالمي إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وقال إن نيبال ما فتئت تدعو إلى نزع السلاح لجميع أسلحة الدمار الشامل في الوقت المناسب. وريثما يتم القضاء التام على الأسلحة النووية، ينبغي أن تُقدم الدول الحائزة للأسلحة النووية ضمانات الأمن السلبية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية.

٤٤ - وأوضح أن نيبال تعارض بشدة تسليح الفضاء الخارجي، الذي ينبغي أن يُستخدم من أجل تحسين المجتمع العالمي.

٤٥ - وقال إن الاستخدام السلمي للتكنولوجيا النووية وفقاً للمادة الرابعة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، مع الامتثال الصارم ل ضمانات الوكالة وتدابير التحقق، تعود بالفائدة على البشرية جمعاء.

تنفيذ الجزاءات على نحو أكثر فعالية، مع الاستعداد لدعم الجهود الدبلوماسية. وقد اضطرت جميع الأطراف إلى اتباع حل سلمي للحالة.

٣٦ - ويبيّن أن السويد واصلت تقديم دعمها القوي لخطة العمل الشاملة المشتركة، وتوقعت أن تواصل جميع الأطراف المعنية تنفيذ الخطة. وسيضر عدم القيام بذلك بالنظام العالمي لنزع السلاح وعدم الانتشار. وبما أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية قد تحققت من خلال تطبيق أكثر ضماناتها صرامة، فقد واصلت جمهورية إيران الإسلامية الوفاء بالتزاماتها النووية بموجب الاتفاق. وطالما ظل الحال كذلك، فإن الخطة قلصت بفعالية قدرة ذلك البلد على تطوير أسلحة نووية. وبينما كان دور البلد في المنطقة وأنشطة القذائف مدعاة للقلق بشكل واضح، حيث لا تتمشى تلك الأنشطة مع قرار مجلس الأمن ٢٢٣١ (٢٠١٥)، ينبغي معالجة المسألة بشكل منفصل وليس على حساب الخطة. وسلطت الخطة الضوء أيضاً على الدور الحاسم الذي تؤديه الوكالة الدولية للطاقة الذرية في دعم التزامات عدم الانتشار بموجب معاهدة عدم الانتشار. وينبغي لجميع الدول التي لم ترم بعد بروتوكولات إضافية لاتفاقيات الضمانات الخاصة بما مع الوكالة أن تفعل ذلك دون إبطاء.

٣٧ - ومضى قائلاً رغم أنه يحق لجميع الأطراف في المعاهدة تطوير الطاقة النووية واستخدامها لأغراض سلمية، فتظل السلامة والأمن مفتاحين رئيسيين. ويمكن أن تزود السويد بلداناً أخرى بتعاون ودعم مكثف في هذين المجالين.

٣٨ - وأعرب عن ترحيب بلده بزيادة الوعي بالحاجة إلى منظورات جنسانية فيما يتعلق بمعاهدة عدم الانتشار. وقال إن وفد بلده، إلى جانب وفود أستراليا وكندا وهولندا، سيستضيف اجتماعاً غير رسمي في اليوم التالي لتوضيح دور المنظور الجنساني في سياق المعاهدة.

٣٩ - وبالنظر إلى الذكرى السنوية القادمة لبدء نفاذ المعاهدة، قال إن جميع الدول الأطراف ملزمة بالمساهمة في جعل مؤتمر استعراض المعاهدة بمثابة إعادة تأكيد على حيوية إطار المعاهدة. وينبغي أن تبدأ الجهود الرامية إلى تحقيق هذا الهدف في الدورة الحالية.

٤٠ - السيد ديتال (نيبال): قال إنه من المؤسف بعد مرور خمسة عقود على اعتماد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي تشكل حجر الزاوية للنظام العالمي لعدم الانتشار والأساس الذي يقوم عليه السعي إلى نزع السلاح النووي، أن لا يتحقق الحلم الذي يراود المجتمع الدولي في عالم خال من الأسلحة النووية. وينبغي أن تنطوي

وبناء على ذلك، يجب تعزيز التعاون وتقاسم المعارف مع البلدان النامية في مجال التكنولوجيا النووية لأغراض علمية وإنسانية وإنمائية لضمان تحقيق منافع متساوية للجميع.

٤٦ - وأدرف أن نيبال يساورها قلق شديد من أن خطر انفجار سلاح نووي يتنامى بدرجة كبيرة نتيجة لزيادة الانتشار، وتخفيض العتبة التقنية لقدرة الأسلحة النووية، وخطر حصول الجماعات الإرهابية على الأسلحة النووية والمواد المتصلة بها. ولا يمكن كفالة السلام والأمن والازدهار عن طريق تخصيص الموارد لتطوير الأسلحة النووية أو تحديثها؛ بل ينبغي أن توجه الموارد البشرية والاقتصادية، بما في ذلك الحلول التكنولوجية، نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٤٧ - ومن أجل ضمان بقاء البشرية، ذكر أنه يجب ألا تُستخدم الأسلحة النووية أبدا مرة أخرى، أيا كانت الظروف. ويفاقم انتشارها خطر الحرب النووية بشكل خطير. ولا يمكن للأسلحة النووية أن تخدم أي مصالح أمنية حقيقية، لأنها لا تقوض سوى الأمن. ولم تسفر مخزونات هذه الأسلحة عن شعور بالأمن، ولكن عن الخوف وعدم الثقة والعداء. ولذلك فإن وضع المزيد من تدابير بناء الثقة والامتنال الكامل لمعاهدة عدم الانتشار أمران حاسمان لضمان الأمن الجماعي. وذكر، في هذا الصدد، أن نيبال شاركت في تقديم ورقة عمل (NPT/CONF.2020/PC.II/WP.9) أبرزت فيها العواقب الإنسانية الكارثية الناجمة عن استخدام الأسلحة النووية.

٤٨ - السيدة كايوفي ر. ناتيفيداد (الفلبين): أعربت عن أملها في أن يشارك بعض الدول الأطراف بعضا في معاهدة عدم الانتشار في الدورة الحالية، بصورة إيجابية، من أجل استكشاف النتائج العملية وتطويرها والاتفاق عليها. وسيؤكد نجاح مؤتمر استعراض المعاهدة في عام ٢٠٢٠ التزامها الجماعي بالمعاهدة، ويعزز دورها في هيكल الأمن العالمي.

٤٩ - وأضافت أن التحديات التي تواجهها البيئة العالمية للأمن النووي ينبغي أن تعزز عزم الدول الأطراف على تنفيذ التزاماتها بموجب المعاهدة. ويتحمل البلدان اللذان يملكان أكبر ترسانتين نوويتين المسؤولية الرئيسية عن إظهار القيادة والحفاظ على التزامهما بنزع السلاح.

٥٠ - وأوضحت أن الفلبين قد صوتت لاعتماد معاهدة حظر الأسلحة النووية، وقد وقعت على المعاهدة في نفس اليوم الذي أعلن فيه فتح باب التوقيع عليها. وسلطت تلك المعاهدة الضوء على

٥١ - وأضافت أن الفلبين تعلق أهمية كبيرة على وضع صك ملزم قانونا بشأن ضمانات الأمن السلبية؛ والتفاوض على معاهدة بشأن المواد الانشطارية التي تفحص جميع مخزونات هذه المواد؛ ودخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ؛ والمناطق الخالية من الأسلحة النووية، لا سيما منطقة جنوب شرق آسيا الخالية من الأسلحة النووية؛ والانضمام إلى اتفاقات الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية والبروتوكولات الإضافية؛ وتصديق عدد أكبر من الدول على تعديل اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية؛ وإنشاء بنك للوقود النووي لكفالة الوصول المضمون إلى الوقود النووي؛ ودعم برامج التعاون التقني للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وقالت إن مما يشجع بلدها القرارات الأخيرة المتخذة في مؤتمر نزع السلاح للاتفاق على برنامج عمل.

٥٢ - وقد أوضحت ورقات مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح بشأن الشفافية والإبلاغ وعملية الاستعراض المعززة النتائج العملية الممكنة لمؤتمر استعراض المعاهدة في عام ٢٠٢٠. وكانت المناقشات المتجددة بشأن كيفية تحسين الشفافية وكفاءة أساليب العمل مفيدة للغاية في سياق الجهود الرامية إلى ضمان استدامة معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وأهميتها على المدى الطويل.

٥٣ - وأعربت عن تقدير الفلبين لعزم الدول الأطراف، بما في ذلك المجموعات والمنظمات الإقليمية، على مواصلة الجهود الرامية إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط رغم الظروف الصعبة. وقالت إن بلدها، كدولة طرف في معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا، تقر بأن هذه المناطق تعزز النظام العالمي لنزع السلاح وعدم الانتشار، وتسهم في إقامة حوار وتعاون على نحو أقوى بين المناطق.

٥٤ - وأضافت أن أي محاولة لتقويض خطة العمل الشاملة المشتركة ستؤثر تأثيرا خطيرا على مؤتمر استعراض المعاهدة في عام ٢٠٢٠. وأشادت الفلبين بجهود الوكالة الدولية للطاقة الذرية والأعضاء الدائمين في مجلس الأمن وجمهورية إيران الإسلامية في تنفيذ

٦٠ - وأوضح أن تطوير الأسلحة النووية القائمة واستحداث أسلحة جديدة يمثلان تحديين بالغين الأهمية يتطلبان الاهتمام الفوري من جانب الدول الأطراف. ويجب تحقيق جميع جوانب عدم الانتشار في آن واحد من خلال الجهود المتوازنة، بنية حسنة، بهدف تحقيق نزع السلاح النووي.

٦١ - وأضاف أن التعاون في المسائل النووية بين الدول الأطراف والدول غير الأطراف يتعارض مع أحكام المعاهدة والالتزامات المتفق عليها، وسيقوض جميع الجهود الرامية إلى تحقيق تنفيذها العالمي. ولذلك، تدعو مصر الدول الأطراف التي تشارك حاليا في هذا التعاون أو تنظر فيه إلى إعادة النظر في سياساتها وجعلها تتماشى مع أحكام المعاهدة والتزاماتها وتعهداتها الحالية. ويبيّن أنها دعت أيضا جميع الدول غير الأطراف إلى الانضمام إلى المعاهدة بوصفها دولا غير حائزة للأسلحة النووية دون مزيد من التأخير، وإلى إخضاع منشآتها النووية لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

٦٢ - وأضاف أن الأمر لم يقتصر على عدم تنفيذ قرار عام ١٩٩٥، بل إن بعض الدول الأطراف عمدت إلى عرقلة الجهود الرامية إلى مواصلة تنفيذه. وقد اعتمد القرار في إطار حزمة ضمنت تمديد المعاهدة إلى أجل غير مسمى. وينبغي للدول الحائزة للأسلحة النووية، ولا سيما الدول المشاركة في تقديم القرار، أن تبذل قصارى جهدها لضمان تنفيذه.

٦٣ - وأعرب عن الأسف لأنه لم يتحقق أي تقدم على الرغم من أن مؤتمرات استعراض المعاهدة في الأعوام ١٩٩٥ و ٢٠٠٠ و ٢٠١٠ قد أكدت من جديد على أهمية انضمام إسرائيل إلى المعاهدة، ووضع جميع منشآتها النووية تحت ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وخلال دورة استعراض المعاهدة الحالية، ينبغي أن تتفق الدول الأطراف على التدابير اللازمة لضمان أن تتخذ إسرائيل تلك الخطوات في أقرب وقت ممكن بالنظر إلى أنها لا تزال البلد الوحيد في الشرق الأوسط الذي رفض الانضمام إلى المعاهدة ومع ذلك يشغل منشآت نووية دون اتفاق ضمانات شاملة.

٦٤ - وشدد على ضرورة أن يكون الحق غير القابل للتصرف للدول الأطراف في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية في صميم كل دورة استعراض؛ وأن تعزز الدول الأطراف التعاون الدولي في مجال الطاقة النووية من خلال تبادل المعدات والمواد والمعرفة العلمية والتقنية على أكمل وجه ممكن؛ وأن تسعى جميع الدول الأطراف بنشاط لضمان ممارسة هذا الحق، بما يتماشى مع أحكام المعاهدة،

الخطوة، وأعربت عن أملها في أن تستمر هذه العملية في العمل كنموذج لكيفية قيام تعددية الأطراف بتشكيل حلول عملية.

٥٥ - وقالت إن الفلبين تؤيد الدعوات إلى زيادة التوازن بين الجنسين فيما يتعلق بعمليات نزع السلاح ومعاهدة عدم الانتشار، وتود أن ترى جهودا معززة في هذا المجال.

٥٦ - وأوضحت أن التزام بلدها الثابت والمبدئي بالمعاهدة وهدف إقامة عالم خالٍ من الأسلحة النووية راسخان في الدستور الوطني. وتتيح مؤتمرات استعراض المعاهدة فرصة للدول الأطراف لإعادة التأكيد على القيمة الدائمة لتعددية الأطراف في السعي إلى تحقيق نزع السلاح والأمن. ودعت إلى بذل الجهود لتحقيق نتائج موضوعية وطموحة في مؤتمر استعراض المعاهدة في عام ٢٠٢٠، وتحقيق التوازن فيما يتعلق ببركاتز المعاهدة الثلاث.

٥٧ - السيد يوسف (مصر): قال إن معاهدة عدم الانتشار قد أدت دورا هاما في صون السلام والأمن الدوليين، وقد برهنت على أهميتها حقيقة أن معظم الدول قد انضمت إليها. ومع ذلك، يلزم بذل مزيد من الجهود من أجل تحقيق تنفيذها العالمي، ومن ثم تحقيق أهدافها.

٥٨ - وأضاف أن دورة الاستعراض الحالية حافلة بالتحديات، بما في ذلك إعادة تفسير بعض الدول الأطراف لالتزاماتها وتعهداتها المتعلقة بنزع السلاح، ووضع سياسات ومبادئ تتعارض مع نص المعاهدة وروحها. وقال إن اعتماد معاهدة حظر الأسلحة النووية دليلٌ على مركزية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ويمثل وفاء الدول غير الحائزة للأسلحة النووية بالتزامها بالسعي إلى اتخاذ تدابير فعالة بشأن نزع السلاح النووي، مثلما تصور القائمون على صياغة معاهدة عدم الانتشار في الأصل. ويبيّن أن تنفيذ المادة السادسة من المعاهدة التزام يقع على عاتق جميع الدول الأطراف، ويمكن من الحفاظ على نظام قوي وفعال لمنع الانتشار ونزع السلاح.

٥٩ - وبالرغم من أن الركائز الثلاث للمعاهدة تعزز بعضها بعضا وتهدف إلى متابعتها بشكل متزامن وبطريقة متوازنة، كان هناك تركيز متزايد على عدم الانتشار على حساب الركيزتين الأخريين، ولا سيما نزع السلاح النووي. وقال إن مصر تشعر بقلق بالغ من عدم كفاية التقدم المحرز في هذا المجال. وبينما اتخذت تدابير محدودة على الصعيدين الأحادي والثنائي، فإن الجهود المتعددة الأطراف المتضاربة لم تكن متوافرة.

المعاهدة. ورأى أن الدور الذي يؤديه نظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية في هذا المجال ذو أهمية بالغة.

٦٨ - واستطرد قائلاً إن برنامج القذائف النووية والقذائف التسيارية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية يشكل تهديدا خطيرا للأمن الإقليمي والدولي، وأعرب عن أمله في أن تساعد الجهود الدبلوماسية الأخيرة على نزع فتيل هذه الحالة. واعتبر، في الوقت نفسه، أن خطة العمل الشاملة المشتركة، التي تتماشى تماما مع مبادئ المعاهدة، تشكل مثالا إيجابيا على كيفية تسوية المسائل الخلافية ضمن الإطار الأوسع نطاقا للمعاهدة. وأوضح أن هنغاريا تؤيد، لهذا السبب، مواصلة تنفيذ الخطة من جانب جميع الأطراف المعنية.

٦٩ - ومضى يقول إن هنغاريا تؤيد إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط، وتؤيد الجهود المبذولة لبدء هذه العملية في مؤتمر يحضره جميع دول المنطقة، على أساس ترتيبات يتم التوصل إليها بجرية من جانب دول المنطقة.

٧٠ - وأضاف أن هنغاريا، بصفتها دولة لديها برنامج نووي سلمي فعال وخطط لتوسيع قدراتها، تعترف بالحق غير القابل للتصرف لجميع الدول الأطراف في استخدام الطاقة النووية لأغراض سلمية وفقا لمعاهدة عدم الانتشار. وفي الوقت نفسه، هي ملتزمة بضمان محافظة جميع الجهات الفاعلة وعملها على تحقيق أعلى معايير السلامة والأمن الممكنة. ومن ثم، فهي تدعم عمل الوكالة، التي تضطلع بدور مركزي في هذا المجال. واحتتم بيانه بالقول إن هنغاريا تشارك بنشاط، إضافة إلى ما سبق، في مختلف المبادرات والمنتديات التي تضطلع بدور هام وإن كان تكميليا.

٧١ - السيد **يرماكوف** (الاتحاد الروسي): أبلغ اللجنة بأن مديري أجهزة الشؤون الخارجية الرئيسية التابعة للأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن قد اجتمعوا ذلك الصباح وناقشوا تقريرا لجميع المسائل الموضوعية المعروضة على اللجنة التحضيرية في الدورة الاستعراضية الحالية، بما في ذلك الاستقرار الاستراتيجي. وأفاد بأن هذه المجموعة ستواصل حوارها وأن دور منسق المجموعة سينتقل من الاتحاد الروسي إلى الصين في أيار/مايو ٢٠١٨.

٧٢ - وقال إن الاتحاد الروسي يؤيد تماما النقاط الرئيسية الواردة في البيان الذي أدلى به ممثل الصين في الجلسة السابقة.

من أجل تعظيم المنافع المتبادلة. وأوضح أنه يمكن للطاقة النووية أن تساهم بشكل كبير في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، رهنا بتقديم المساعدة والتعاون التقنيين. وقال إن مصر تسعى إلى استغلال الإمكانيات الكاملة للاستخدامات السلمية للطاقة النووية من أجل تحقيق خطة التنمية الخاصة بها.

٦٥ - السيد **مولنار** (هنغاريا): قال إن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أثبتت، على مدى العقود الخمسة الماضية، أنها حجر الزاوية في النظام العالمي المتعدد الأطراف لعدم الانتشار، ونزع السلاح النووي، والاستخدامات السلمية للطاقة النووية. وذكر أن كون المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٢٠ مصادفا للذكرى السنوية الخمسين لبدء نفاذ المعاهدة يشكل سببا آخر يبعث على الالتزام من جديد بتحقيق أهداف المعاهدة. وأوضح أن خطة العمل الشاملة للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ المقدمة من الدول الأطراف تشكل أساسا متينا للقيام بذلك. ودعا الدول الأطراف إلى اتباع نهج مرن لضمان توصل الدورة الاستعراضية الحالية إلى نتيجة ناجحة.

٦٦ - وأضاف قائلاً إن هنغاريا تولي أهمية متساوية لركائز المعاهدة الثلاث، وتسعى جاهدا إلى تنفيذها تنفيذا متوازنا. ورأى، فيما يتعلق بنزع السلاح، أن المادة السادسة من المعاهدة لا تزال تشكل الأساس الذي يركز عليه الهدف النهائي المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. بيد أن هذا الهدف لا يمكن تحقيقه دون مراعاة البيئة الأمنية العالمية المعقدة ودور الردع النووي. وقال إنه بالنظر إلى تبين الآراء بشأن نزع السلاح، لا يمكن تحقيق تقدم إلا بالتركيز على المجالات التي توجد فيها أرضية مشتركة، ويتطلب ذلك بدوره اتباع نهج شامل وتدرجي يقوم على خطوات عملية وينطوي على المشاركة الكاملة للدول الحائزة للأسلحة النووية وعلى تعزيز الأمن والاستقرار الدوليين. وتشمل تلك الخطوات بدء نفاذ معاهدة حظر التجارب النووية، وحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية، وإحراز تقدم في التحقق من نزع السلاح، وتدابير الشفافية وبناء الثقة. وأعرب، في هذا الصدد، عن تقدير هنغاريا لعمل فريق الخبراء التحضيري الرفيع المستوى المعني بإعداد معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، وتطلعها إلى المساهمة في أعمال فريق الخبراء الحكوميين للنظر في دور التحقق في النهوض بنزع السلاح النووي والشراكة الدولية للتحقق من نزع السلاح النووي.

٦٧ - وفيما يتعلق بعدم الانتشار، قال إنه ينبغي التصدي بفعالية لمخاطر الانتشار الأفقي والعمودي من أجل الحفاظ على مصداقية

٧٦ - واستدرك قائلاً إن خطة العمل الشاملة المشتركة تمثل حلاً وسطاً هشاً. ولذا فإن أي خروج عن الفلسفة العامة التي تقوم عليها الخطة أو انتهاك لأحكامها أو محاولة لإعادة تفسير نصها سيؤدي حتماً إلى تقويض النظام العالمي لعدم الانتشار وسيضر بالاستقرار والأمن الإقليميين والدوليين. وقال إن الاتحاد الروسي يدعو، انطلاقاً من ذلك، إلى مواصلة التنفيذ الشامل والنزيه للخطة ولقرار مجلس الأمن ٢٢٣١ (٢٠١٥) من جانب جميع الدول الأطراف في الاتفاق، وذلك حرصاً على مصلحة المجتمع العالمي بأسره. وذكر أن الاتحاد الروسي سيواصل الامتثال لالتزاماته بموجب الاتفاق، طالما امتثلت الأطراف الأخرى لالتزاماتهم. وأعرب عن أمله في أن يحظى البيان المشترك الذي أكد فيه الاتحاد الروسي والصين مجدداً دعمهما للخطة بتأييد واسع النطاق في صفوف الوفود.

٧٧ - ومضى يقول إن نتائج الجهود المبذولة للتوصل إلى حل دبلوماسي للمسائل النووية في شبه الجزيرة الكورية تتوقف، إلى حد كبير، على نجاح خطة العمل الشاملة المشتركة. فانتهاك الخطة لن يطمئن على الإطلاق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بأنه سيتم احترام أي اتفاق محتمل يُبرم في المستقبل. وأوضح أن الاتحاد الروسي يتابع بتفاؤل حذر التطورات الإيجابية الأخيرة في شبه الجزيرة الكورية، بما في ذلك عدة اجتماعات رفيعة المستوى شاركت فيها حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والإعلانات الأخيرة بأنها ستعلق تجارها النووية وتجارها على القذائف التسيارية العابرة للقارات. وأوضح أن بلده، في حين أنه لم يؤيد قط طموحات جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للحصول على الأسلحة النووية وفي حين اعتبر عدم امتثالها لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة أمراً غير مقبول، يرى أنه من المهم الإقرار بأن نزع السلاح النووي في شبه الجزيرة الكورية لن يتأتى إلا من خلال حل شامل لجميع المسائل الأمنية في شمال شرق آسيا، ومنها المشكلة المتفاقمة المتمثلة في تزايد قدرات الولايات المتحدة في مجال منظومات القذائف الدفاعية. وأفاد بأن الاتحاد الروسي والصين قد اقترحا في السابق خارطة طريق لتحقيق ذلك الهدف. وقد أصبحت خارطة الطريق تلك، في ظل الظروف الراهنة، ضرورية الآن أكثر من أي وقت مضى. وذكر أن بلده سيواصل تقديم الدعم الشامل للجهود السياسية والدبلوماسية المبذولة من أجل التوصل إلى حل تفاوضي للحالة في شبه الجزيرة الكورية.

٧٨ - وأردف قائلاً إن جهود المجتمع الدولي في مجال نزع السلاح النووي ينبغي أن تركز، في هذه المرحلة، على تهيئة ظروف مؤاتية

٧٣ - وأضاف أن الوضع الدولي الراهن معقد. فخطر نشوب النزاعات آخذ في التزايد، في مناطق مختلفة من العالم، بما في ذلك التهديد باستخدام الأسلحة النووية. ويجري رفض آليات التعاون الجماعي وتعرض سلطة المنظمات الدولية للتقويض. ويجري الاستعاضة عن الحوار التقليدي، واحترام مواقف الآخرين ومصالحهم، وفهم أهمية السعي إلى إيجاد حلول توفيقية، بنوع من الراديكالية المشاكسة التي تجافي المنطق السليم وتسد أي آفاق للتوصل إلى اتفاق. وأعرب عن أسف الاتحاد الروسي من ملاحظة أن العديد من الدول تتخلى فجأة عما درجت عليه من نهج تحليلي شامل ومن تقييم دقيق للآثار القصيرة والطويلة الأجل. وقال إن الأمر قد وصل إلى أن عدداً من البلدان الغربية ادعت في الدورة الحالية أن الاتحاد الروسي أخفق في الوفاء بالتزاماته الدولية. وأكد أن هذه الادعاءات كاذبة ولا أساس لها من الصحة وأنها لا تؤدي إلا إلى زيادة حدة التوترات وتفاقم انعدام الثقة بين الدول وزعزعة الآليات القانونية القائمة.

٧٤ - وتابع يقول إنه، من الضروري، في هذا السياق، بذل جهود جماعية متواصلة لضمان الأمن والاستقرار العالميين، واستعادة الثقة، والتوفيق بين مواقف المجموعات المختلفة للدول. وأكد أنه لا يتأتى تهيئة بيئة دولية أكثر استقراراً إلا بتوفير الدعم للآليات التقليدية التي برهنت على فعاليتها وموثوقيتها على مدى سنوات عديدة. ولن يؤدي إنشاء صيغ جديدة ميسّسة، أيا كانت، إلا إلى زيادة عدم الثقة والريبة بين الدول. وقال، في هذا الصدد، إن المبادئ الأساسية لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية توفر أساساً متيناً للتصدي للمسائل الأكثر تعقيداً في مجال عدم الانتشار ونزع السلاح.

٧٥ - وأشار إلى أن هذا الأمر يتجلى من خلال خطة العمل الشاملة المشتركة، التي تمثل مزيجاً فريداً من التدابير التي وُضعت في إطار آليات مجلس الأمن والوكالة الدولية للطاقة الذرية التي أثبتت الزمن جدواها، وبفضل خطوات إضافية طوعية اتخذتها الدول الأطراف في الاتفاق. ورأى أن الخطة توفر، نتيجة لذلك، كامل الثقة في الطابع السلمي المحض للبرنامج النووي لجمهورية إيران الإسلامية ويضمن، في الوقت نفسه، حقها غير القابل للتصرف في تطوير برنامج نووي مدني. وأوضح أن اتفاق الضمانات الشاملة المبرم مع ذلك البلد وبروتوكوله الإضافي سمحا للوكالة الدولية للطاقة الذرية بالتحقق والتأكد من عدم وجود أي مواد أو أنشطة نووية غير معلنة. وأفاد بأن الوكالة تؤكد في الواقع بصورة منتظمة امتثال بلده الكامل لالتزاماتها.

الاتحاد الروسي المسؤولية عن ذلك. ويجب ألا ننسى أن مسألة منع الانتشار يرجع أصلها إلى قيام الولايات المتحدة النووي - البلد الوحيد على الإطلاق الذي استخدم الأسلحة النووية - بالقصف النووي لهيروشيما وناغازاكي في عام ١٩٤٥، وإلى إدراك الولايات المتحدة في ذلك الوقت أنها يمكن أن تصبح هي نفسها يوماً ما ضحية لاستخدام تلك الأسلحة. ومع ذلك، فإن بلده يحدوه الأمل في أن يكون بالإمكان إنقاذ معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى وفي أن تبدي الولايات المتحدة الإرادة السياسية اللازمة في هذا المجال. وأضاف أن المناقشات بشأن المعاهدة ينبغي أن تكون مركزة، وينبغي أن تُجرى في إطار المعاهدة نفسها، لا في إطار اللجنة التحضيرية. ودعا وفد الولايات المتحدة إلى الامتناع عن جعل الخلاف بشأن هذه المسألة أكثر حدة، وأعرب عن ثقته بقدرة الولايات المتحدة والاتحاد الروسي على حل جميع القضايا ذات الصلة.

٨٢ - وأوضح أن الاتحاد الروسي، بينما يؤيد عدم جواز المساس بالمادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، يرى أنه لا يمكن ضمان تنفيذ تلك المادة بصورة مستقلة عن الجهود الرامية إلى إبرام معاهدة بشأن نزع السلاح الشامل في ظل مراقبة دولية صارمة وفعالة.

٨٣ - وأشار إلى أنه لم يُجرز أي تقدم في إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى ونظم إصالحها في الشرق الأوسط. وأوضح أن المزيد من التقاعس في هذا المجال يهدد بتقويض ثقة الدول في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ورأى أن عقد مؤتمر بشأن هذا الموضوع لا يزال هدفاً مناسباً يمكن تحقيقه في سياق تنفيذ القرار ١٩٩٥، وأنه ينبغي ألا يكون هناك مزيد من المماطلة. واحتتم بياناً بالقول إن المقترحات ذات الصلة التي قدمها الاتحاد الروسي أثناء انعقاد الدورة الأولى للجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٢٠ بشأن هيكل الأعمال التحضيرية لهذا المؤتمر يمكن أن تكون بمثابة الأساس لاتخاذ قرار في ذلك المؤتمر يدعو إلى عقد مؤتمر بشأن إنشاء تلك المنطقة.

٨٤ - السيد فييريتا (رومانيا): قال إن بلده لا يزال ملتزماً التزاماً راسخاً بالحفاظ على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية باعتبارها الأداة الرئيسية المتعددة الأطراف لتعزيز السلم والأمن والاستقرار على الصعيد الدولي، وتعزيز عالميتها وتعزيز تنفيذها. وفي عشية الذكرى السنوية الخمسين لبدء نفاذ المعاهدة، تشجع رومانيا جميع الدول الأطراف على اعتماد نهج تدريجي عن طريق التقليل إلى أدنى حد من

تفضي إلى اتخاذ المزيد من الخطوات في هذا المجال. وشدد على أن من الأهمية بمكان إشراك جميع الدول ذات القدرات النووية العسكرية في تلك الجهود. وأعرب، في هذا الصدد، عما يساور الاتحاد الروسي من قلق بالغ إزاء ما تقوم به الكتلة النووية لمنظمة حلف شمال الأطلسي من تحرك مطرد نحو حدوده.

٧٩ - واسترسل يقول إن على المجتمع الدولي أن يتخذ خطوات استباقية لمعالجة المشاكل التي تواجه الأمن والاستقرار الدوليين، بما في ذلك تطوير الولايات المتحدة لمنظومة دفاعية عالمية مضادة للقذائف دون قيود، وتطويرها أسلحة هجومية استراتيجية غير نووية عالية الدقة، واحتمال نشرها أسلحة هجومية في الفضاء الخارجي - وأشار في معرض كلامه إلى أن جميع الحاضرين يدركون جيداً البلد الذي يعرقل جهود المجتمع الدولي لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء - والاختلالات النوعية والكمية فيما يتعلق بالأسلحة التقليدية. وأشار إلى أن عدم تناول تلك المسائل يقوض الثقة بين الدول، ويزعزع استقرار هيكل نزع السلاح، ويتسبب في التزايد المستمر للعراقيل التي تعترض جهود عدم الانتشار ونزع السلاح.

٨٠ - وقال إنه يود أن يلفت الانتباه بصورة خاصة إلى قرار الولايات المتحدة بالتراجع عن تأييدها للتصديق على معاهدة حظر التجارب النووية، وبتهيئة ظروف مؤاتية لاستئناف التجارب النووية على أراضيها. ورأى أن من المفاجأة أن تحرص الدول الغربية في الدورة الحالية على تفادي مناقشة ذلك القرار، رغم كونه مدعاة للقلق الشديد، وأن تجاهل وجوده وتصرف كما لو أن معاهدة حظر التجارب النووية لم تعد ذات قيمة تُذكر بالنسبة لها. وقال إن هذه الإجراءات من جانب الولايات المتحدة تمثل ضربة خطيرة لسريان معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وأشار إلى أنه لو سارت الدول الأخرى، التي يتطلب بدء نفاذ المعاهدة قيامها بالتصديق عليها، على درب الولايات المتحدة، لمهد ذلك الطريق لسباق تسلح نووي منفلت.

٨١ - وقال إن الاتحاد الروسي ملتزم التزاماً راسخاً بمعاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى، ويشاطر الشواغل التي أعرب عنها مختلف الدول بشأن مستقبلها. واستدرك قائلاً إن العديد من الممثلين الحاضرين ليسوا، فيما يبدو، واعين بالواقع الراهن. ففي حين تواصل الولايات المتحدة توجيه اتهامات لا أساس لها إلى الاتحاد الروسي، تنتهك الولايات المتحدة نفسها أحكام المعاهدة منذ عدة سنوات، وتحاول إخفاء نواياها المتمثلة في تدمير المعاهدة من خلال تحميل

شأن مواصلة التنفيذ الكامل والدقيق للخطة، تمشياً مع نص وروح قرار مجلس الأمن ٢٢٣١ (٢٠١٥)، أن يعزز الأمن الإقليمي والدولي وبيئي الثقة فيما بين الأطراف.

٨٩ - وأوضح أن قرار عام ١٩٩٥ يظل ساري المفعول. بيد أن إحراز تقدم في إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في تلك المنطقة يتطلب الحوار وزيادة الثقة بين الأطراف المعنية على أساس ترتيبات يتفقون عليها بحرية. كما أن رومانيا تدين بشدة أي استخدام للأسلحة الدمار الشامل، وهو الاستخدام الذي لا يمكن أن يكون له مبرر ويجب على المجتمع الدولي أن يتصدى له بحزم.

٩٠ - وتابع بقوله إن التنفيذ العالمي للبروتوكولات الإضافية للوكالة الدولية للطاقة الذرية، التي تعتبر المعيار الفعلي للتحقق من التزامات الضمانات، من شأنه أن يعزز إلى حد كبير البيئة الأمنية الدولية ويعزز نظام عدم الانتشار. ورومانيا تؤكد من جديد دعمها للوكالة وما تقوم به لرصد الامتثال للضمانات النووية في جميع أنحاء العالم، والحاجة إلى كفاءة امتلاك الوكالة الموارد والسلطة اللازمة للاضطلاع بولايتها.

٩١ - وأكد أنه يجب على المجتمع الدولي أن يركز اهتمامه على منع أعمال الإرهاب النووي وكشفها والتصدي لها على النحو الملائم. وفي هذا الصدد، فإن المبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي، التي تساعد البلدان على زيادة قدراتها في مجال مكافحة الإرهاب، تكتسي قيمة فريدة كجزء من هيكل الأمن النووي العالمي.

٩٢ - وأردف بالقول إن تعزيز وتنفيذ أعلى معايير السلامة والأمن وعدم الانتشار من جانب جميع الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار يعد أمراً حاسماً لكفالة الاستخدام الآمن للطاقة النووية. وعلى مر السنين، أظهر بلده التزاماً قوياً بالأمان النووي عن طريق تعزيز إطاره التنظيمي للأمان النووي والإشعاعي بدرجة كبيرة، وإحراز تقدم هام في إدارة النفايات المشعة والوقود النووي المستنفد، وهو ما شهد به خبراء الوكالة الدولية للطاقة الذرية في عام ٢٠١٧.

٩٣ - واختتم بقوله إنه من أجل النهوض بالمعاهدة وتعزيز نظام عدم الانتشار العالمي، فإن المسؤولية تقع على عاتق الدول الأطراف جميعاً في اتباع نهج بناء ومتوازن من أجل التصدي للتحديات الراهنة. فمن مصلحة المعاهدة والمجتمع الدولي بأكمله السعي إلى رأب صدع الخلافات السياسية.

٩٤ - السيد غافي (أيرلندا): قال إنه في عام ١٩٥٨، عندما قدمت أيرلندا قرارات الأمم المتحدة الأولى التي أدت في نهاية

الاختلافات في الرأي والسعي إلى التوصل إلى حل توفيقي للنهوض بمهدفها المشترك المتمثل في تعزيز ركائز المعاهدة الثلاث جميعها. وتمثل الأهداف الرئيسية لعملية الاستعراض الحالية في تحديد مجالات إحراز مزيد من التقدم ووسائل تحقيق ذلك التقدم، وتعزيز تنفيذ المعاهدة وتحقيق تنفيذها على الصعيد العالمي، من خلال إعادة التأكيد على صحة وأهمية خطة عمل المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠.

٨٥ - واستطرد قائلاً إن رومانيا ملتزمة بتحقيق هدف إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية بطريقة فعالة وقابلة للتحقق ولا رجعة فيها، من خلال اتباع تدابير عملية يمكن أن تكفل إحراز تقدم حقيقي ومستدام بشأن نزع السلاح النووي. ويتطلب تحقيق نتائج ملموسة في هذا المجال تعزيز التعاون مع الدول الحائزة للأسلحة النووية والنظر بعناية في البيئة الأمنية الدولية. وتشمل التدابير الرامية إلى تحقيق تلك الأهداف بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وبدء مفاوضات، في إطار مؤتمر نزع السلاح، بشأن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، التي ستكون أداة حاسمة في تعزيز نزع السلاح. وينبغي أن تركز جهود نزع السلاح على تحسين الظروف الجغرافية السياسية من خلال وضع تدابير لبناء الثقة والشفافية.

٨٦ - ورحب بالتقدم الذي أحرزته الدول الحائزة للأسلحة النووية في تنفيذ المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار، وفي تحقيق الحدود المركزية لمعاهدة "ستارت" الجديدة. ومن المهم أيضاً الحفاظ على صلاحية المعاهدة المبرمة بين الولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بشأن إزالة قذائفهما المتوسطة والأقصر مدى، التي تعد أداة أساسية لتحقيق الأمن والاستقرار الدوليين.

٨٧ - ومضى يقول إن تطوير البرامج النووية والبالستية، التي تهدد السلم والأمن الدوليين ونظام عدم الانتشار العالمي في تجاهل تام لقرارات مجلس الأمن والالتزامات الدولية، أمر يبعث على القلق الشديد. وأعرب، في هذا السياق، عن ترحيبه بالجهود الدبلوماسية الجارية من أجل التوصل إلى حل سلمي، بما في ذلك المحادثات الرفيعة المستوى المقبلة بشأن نزع السلاح النووي في شبه الجزيرة الكورية، مع التأكيد على ضرورة قيام جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بإبداء إرادة سياسية حقيقية لتحقيق نزع السلاح النووي بشكل كامل يمكن التحقق منه ولا رجعة فيه، ومن أجل معالجة مخاوف المجتمع الدولي.

٨٨ - وأشار إلى أن رومانيا ترحب بمراقبة الوكالة الدولية للطاقة الذرية لخطة العمل الشاملة المشتركة من خلال آلية تقنية قوية. ومن

أصبحت في خطر. وفي الوقت نفسه، توقفت جهود نزع السلاح. وعلى الرغم من النجاح الذي حققه المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠، لم يتم التوصل إلى توافق في الآراء في المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٥. ولم تدخل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ، وأدت التجارب النووية التي أجرتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى تقويض العرف العالمي المتبع ضد هذه التجارب. وبالإضافة إلى ذلك، تعثرت الجهود الرامية إلى الحد من بروز الأسلحة النووية في العقائد العسكرية وفي التحالفات النووية، وبدا أن استخدام الأسلحة النووية فيما عدا أغراض الردع قد أصبح أمراً قيد النظر. ولذلك، فمن الأهمية بمكان بالنسبة للدول الأطراف أن تجدد جهودها للتغلب على الانقسامات المتعلقة بنزع السلاح النووي.

٩٩ - ومضى يقول إنه في سياق تزايد التوترات الدولية وتزايد خطر تفجير سلاح نووي ذي عواقب إنسانية كارثية، فإن أيرلندا تحت الدول الحائزة للأسلحة النووية على العمل على اتخاذ تدابير للحد من المخاطر، مثل إلغاء حالة تأهب أسلحتها النووية، على سبيل الاستعجال، وتشجع الولايات المتحدة والاتحاد الروسي على استئناف العمل بشأن اتفاق يخلّف معاهدة "ستارت" الجديدة. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي التطرق على وجه السرعة لمسألة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. فقد حان الوقت لإعادة تقييم كيف يمكن إحراز تقدم وبناء الثقة من خلال الحوار.

١٠٠ - وأشار إلى أن موجز الرئيس الواقعي للدورة الأولى للجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٢٠ يبعث على الأمل، بما في ذلك الاعتراف بالحاجة إلى زيادة مشاركة المرأة في محافل نزع السلاح النووي. وتستعد أيرلندا لتقديم ورقة عمل تناقش دور المنظور الجنساني في معاهدة عدم الانتشار، وهي جزء من مشروع بحثي بعنوان "نزع السلاح النووي، الرابط المفقود في تعددية الأطراف"، يهدف إلى زيادة فعالية ربط نزع السلاح النووي وعدم انتشاره بالأهداف الرئيسية الأخرى للمجتمع الدولي، لا سيما في إطار أهداف التنمية المستدامة.

١٠١ - وأكد أنه لا يزال من الممكن إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية، ولكن تحقيق ذلك الهدف يتطلب القيادة والشجاعة والعمل الدؤوب. ويظل على عاتق الدول الأطراف أن تلتزم مشتركة بإثبات تلك القيم في الدورة الحالية.

المطاف إلى اعتماد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، كان احتمال وجود عالم تحوز فيه العديد من الجهات الفاعلة الوسائل اللازمة لبناء ترساناتها النووية الخاصة حقيقياً للغاية. ومع اقتراب الذكرى السنوية الخمسين لبدء نفاذ المعاهدة، تم تحقيق العديد من أهدافها. ولم يبق سوى عدد قليل من الدول التي لم تنضم إلى المعاهدة واستمرت في تطوير أسلحة نووية. وقد أصبحت الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية دولاً أطرافاً يقع على عاتقها الالتزام بنزع السلاح النووي بموجب المادة السادسة؛ وهو الالتزام الذي تم تعزيزه في عام ٢٠٠٠ من خلال تعهد هذه الدول بالتخلص من أسلحتها النووية. وقد اختارت العديد من الدول أن تكون جزءاً من المناطق الخالية من الأسلحة النووية. وبالإضافة إلى ذلك، في عام ٢٠١٧، صوت ما يناهز ثلثي الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على اعتماد معاهدة حظر الأسلحة النووية. وتكمن أهمية تلك المعاهدة في محتواها الرائد والتقدم الذي تمثله في تنفيذ أحكام نزع السلاح الخاصة بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

٩٥ - وأوضح أن المجتمع الدولي قد أقام إطاراً قوياً من المؤسسات الداعمة حول معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وقد أقامت الوكالة الدولية للطاقة الذرية، على وجه الخصوص، هيكلًا رائعاً من الخبرات وإطاراً تمكينيًا لاستخدام التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية. وفي الوقت نفسه، عززت منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية من العرف المتبع في مكافحة التجارب النووية.

٩٦ - واستطرد بالقول إنه من خلال وضع نظم الرقابة على الصادرات، بما في ذلك مجموعة موردي المواد النووية ونظام التحكم في تكنولوجيا القذائف، قُدمت المساعدة إلى الدول لمنع انتشار الأسلحة النووية وتكنولوجيا القذائف التسيارية دون منع نقل التكنولوجيا والمواد للاستخدامات السلمية.

٩٧ - وأضاف أن معاهدة عدم الانتشار قد ساعدت على الترويج للعديد من الاتفاقات البعيدة المدى التي تهدف إلى منع المزيد من الانتشار وتيسير نزع السلاح النووي على الصعيد الثنائي، بما في ذلك معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى، ومعاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها المعقودة بين الولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية، ومعاهدة "ستارت" الجديدة.

٩٨ - واستدرك قائلاً إنه على الرغم من تلك الإنجازات، فإن خطة العمل الشاملة المشتركة، التي تم التفاوض بشأنها بعناية كبيرة،

على الأسلحة النووية والتوقف عن تطوير ترساناتها النووية. وفي الوقت نفسه، أكد أن وفاء الدول غير الحائزة للأسلحة النووية بالتزاماتها بموجب معاهدة عدم الانتشار يعد أمراً أساسياً، وهو دليل على تفهمها لخطورة امتلاك الأسلحة النووية واستخدامها.

١٠٨ - وأوضح أنه لا يمكن تحقيق تنفيذ عالمي للمعاهدة إلا إذا انضمت إليها إسرائيل، خاصة وأن إسرائيل هي الدولة الوحيدة في الشرق الأوسط التي لم تفعل ذلك بعد. كما أن إسرائيل تعوق إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. لذلك، يجب إنفاذ قرار عام ١٩٩٥. وتلك مسؤولية تقع على عاتق جميع الدول الأطراف، لا سيما الدول الوديدة الثلاث والدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية. كما يجب تنفيذ النتائج المنبثقة عن المؤتمرات الاستعراضية للأعوام ١٩٩٥ و ٢٠٠٠ و ٢٠١٠.

١٠٩ - ومضى يقول إنه يجب عدم إعادة تفسير حق جميع البلدان في تطوير البحوث وإنتاج الطاقة النووية واستخدامها للأغراض السلمية بما يتماشى مع الاتفاقات الدولية واتفاقات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وفي هذا السياق، فإن بلده يثني على عمل الوكالة ويبرز أهمية برنامجها المتعلق بالتعاون التقني في مجال نقل المعرفة ومساعدة البلدان النامية على بناء قدراتها. وقد دعمت الكويت مختلف أنشطة الوكالة في هذا المجال، بما في ذلك من خلال تمويلها الكبير للجهود الرامية إلى إنشاء بنك لليورانيوم منخفض التخصيب في كازاخستان.

١١٠ - وختم بالقول إن الطابع العالمي للضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية والانضمام الطوعي إلى بروتوكولات إضافية هما من الجوانب الهامة لنظام عدم الانتشار. وأعرب، في هذا الصدد، عن ترحيب الكويت بإبرام دولة فلسطين لاتفاق بشأن الضمانات الشاملة.

١١١ - السيد أغويار باتريوتا (البرازيل): قال إن مهمة التحضير للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٢٠، وهي مهمة حساسة في حد ذاتها، تزداد تعقيداً بسبب الظروف التي تجتمع فيها اللجنة التحضيرية.

١١٢ - واستطرد قائلاً إن بشائر أمل ظهرت في الآونة الأخيرة، ومنها اعتماد معاهدة حظر الأسلحة النووية وفتح باب التوقيع عليها، وهذا أهم تطور في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين على مدى عقدين من الزمن، على النحو الذي أثبتته منح جائزة نوبل للسلام لعام ٢٠١٧ للحملة الدولية للقضاء على الأسلحة النووية.

١٠٢ - السيد الغنيم (الكويت): أكد من جديد التزام بلده بالحفاظ على السلم والأمن الدوليين ودعم نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية، من خلال احترام الاتفاقات الدولية وتعزيزها والحفاظ عليها. ويعكس هذا الالتزام من خلال عضوية بلده في مجلس الأمن.

١٠٣ - وأوضح أن الطريقة الأكثر فعالية للقضاء على المخاطر التي تشكلها الأسلحة النووية وكفالة عدم الانتشار تتمثل في الإزالة التامة للأسلحة النووية دون مزيد من التأخير. وبما أن المجتمع الدولي يوافق على أن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية هي حجر الزاوية في نظام عدم الانتشار ونزع السلاح، فمن المهم إعادة تأكيد مصداقيتها، لا سيما في ضوء التطورات التي وقعت عشية الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لبدء نفاذها. وجميع الدول تتحمل المسؤولية عن هذه المهمة، ويجب أن تعمل سوياً لكفالة نجاح المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٢٠.

١٠٤ - وأشار إلى أنه بينما تدرّك جميع الدول الأطراف التقدم المحرز في إطار المعاهدة، بما في ذلك تخفيض الترسانات النووية ونقل المعرفة المتعلقة باستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، ينبغي لها ألا تغفل عن التحديات الحالية، التي تشمل إجراء التجارب النووية من جانب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وإعلان بعض الدول أنها تعتزم تطوير وتحديث ترساناتها النووية وجعل الردع النووي جزءاً لا يتجزأ من عقائدها العسكرية والفشل في معالجة البرنامج النووي لإسرائيل. وفي الدورة الحالية، ينبغي أن يناقش المشاركون هذه التطورات وأن يحددوا الآليات اللازمة لمعالجتها في إطار المعاهدة.

١٠٥ - وأضاف أن الكويت تدين بقوة جميع الأعمال التي تقوض الأمن، بما فيها التجارب النووية التي أجرتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ومع ذلك، ينبغي اعتبار قرار هذا البلد مؤخراً بوقف تجاربه النووية خطوة إيجابية من شأنها بناء الثقة وإزالة التوترات.

١٠٦ - وأعاد التأكيد على أهمية التنفيذ العالمي لمعاهدة حظر التجارب النووية، التي تكمل نظام نزع السلاح، ودخولها حيز النفاذ على الفور من خلال تصديق جميع البلدان المتبقية عليها.

١٠٧ - واستطرد بالقول إن امتلاك وحيارة الأسلحة النووية لا يؤدي إلا إلى مزيد من عدم الاستقرار؛ ولن يجمي البشرية سوى القضاء الكامل على هذه الأسلحة. وذكر أن الكويت تدعو، من ثم، الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى التخلي عن استراتيجياتها الدفاعية القائمة

فانضمام الدول غير الأطراف في معاهدة عدم الانتشار إلى مجموعة موردي المواد النووية يمكن أن يقوض سلامة نظام المعاهدات في غياب الاتفاق على معايير هذا الانضمام وفي حالة عدم اتباع نهج النظر في كل حالة على حدة. وهذا الموقف العشوائي تجاه مسائل بالغة الأهمية من هذا القبيل هو نذير سوء لنظام عدم الانتشار، لأنه يتحدى المفهوم الأساسي للنظام القائم على القواعد.

١١٦ - وفي ظل هذا السياق، يجب على الدول الأطراف أن تكتف جهودها لحماية معاهدة عدم الانتشار والحفاظ عليها من خلال الامتثال الكامل للالتزامات. وأكد، في هذا الصدد، أن البرازيل والأرجنتين قد أقامت علاقة فريدة مبنية على التعاون والثقة المتبادلة تتجلى في العمل الذي تقوم به الوكالة البرازيلية - الأرجنتينية لحصر المواد النووية ومراقبتها. ويجب على الدول الأطراف أيضاً أن تؤكد مجدداً الالتزامات المتفق عليها بالإجماع في المؤتمرات الاستعراضية للأعوام ١٩٩٥ و ٢٠٠٠ و ٢٠١٠، وأن تواجه التحديات الحالية بطاقة وتركيز متجددين. وختم قائلاً إن نظام معاهدة عدم الانتشار يمثل عنصراً أساسياً من عناصر الهيكل العالمي للسلام والأمن، وتحمل الدول الأطراف المسؤولية الجماعية للتأكيد عليها من جديد والاستفادة منها في سبيل نجاح المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٢٠ وإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية.

١١٧ - السيد سادليير (أستراليا): تكلم أيضاً باسم مجموعة الدول المؤلفة من إسبانيا، وإستونيا، وألبانيا، وألمانيا، وآيسلندا، وإيطاليا، والبرتغال، وبلجيكا، وبلغاريا، وبولندا، وتركيا، وتشيكيا، وجمهورية كوريا، والدانمرك، ورومانيا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، وفنلندا، وكندا، ولافتيا، ولكسمبرغ، وليتوانيا، والنرويج، وهنغاريا، وهولندا، واليابان، واليونان، فقال إن الذكرى السنوية الخمسين لمعاهدة عدم الانتشار تلزم الدول الأطراف باعتماد نهج تطلعي وأن تركز على مصلحتها المشتركة في دعم المعاهدة وتعزيزها. ويجب عليها أن تحدد من الخلافات وتتوصل إلى حل وسط لتعزيز الهدف المشترك المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. وينبغي السعي إلى تحقيق هذا الهدف اعتماداً على نهج تدريجي يشمل خطوات عملية وفعالة لإزالة الأسلحة النووية بصورة آمنة. ويتعين البحث في آفاق إحراز التقدم في ضوء البيئة الأمنية الدولية، دون إغفال الشواغل الأوسع نطاقاً بشأن مخاطر الأسلحة النووية. فمعاهدة عدم الانتشار سعت دائماً إلى تحقيق التوازن بين الأهداف الطموحة والحقائق الجغرافية السياسية.

وأشار إلى أن البرازيل أول بلد يوقع على هذه المعاهدة، اقتناعاً منها باتساقها مع معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وبالتكامل بين المعاهدات. وأضاف قائلاً إن أوجه التقدم الإيجابية الأخرى تشمل التخفيض في الترسانات النووية بموجب المعاهدة المبرمة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي بشأن التدابير الرامية إلى زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها، واستئناف الحوار بشأن نزع السلاح النووي من شبه الجزيرة الكورية. ومع ذلك، تدهور أيضاً الأمن الدولي والعلاقات بين الدول الحائزة للأسلحة النووية، إلى جانب ظهور علامات مثيرة للقلق عن وجود شكل جديد من الاعتماد المضلل بشدة على الأسلحة النووية وما يتصل بها من مبادئ الردع.

١١٣ - وتابع قائلاً إن ما تنبأت به التحذيرات الصادرة باستمرار عن بلده وبلدان أخرى ضد تحديث الأسلحة النووية تبينت صحتها. إذ ينتشر القلق على نطاق واسع من أن سباق تسلح جديداً قد بدأ بالفعل، وأن الدول الحائزة للأسلحة النووية تعمل علناً على تطوير الأسلحة النووية ونظم الإيصال. وتتعارض هذه التطورات تعارضاً صارخاً مع الالتزامات المتعهد بها بموجب معاهدة عدم الانتشار، وتثير الشكوك بشأن عزم تلك البلدان على السعي إلى تنفيذ المادة السادسة وتقوض المعاهدة وركائزها الثلاث.

١١٤ - واسترسل قائلاً إنه يبدو أن سباق التسلح الجديد يستند إلى التقارب بين التكنولوجيات الجديدة والمفهوم التقليدي للردع النووي، وهو تقارب غير مسبوق يُجتمل أن يكون كارثياً. فطمس الخطوط الفاصلة بين وسائل الهجوم التقليدية والنووية، والتكتيكية والاستراتيجية، والحركية وغير الحركية، ولا سيما استخدام الأدوات الإلكترونية، يتحدى الحكمة التقليدية بشأن الأسلحة النووية ويفتح المجال أمام عدم التيقن في مجال لا هامش فيه للخطأ. وذكر أن من الشواغل التي تزيد من قلق بلده أيضاً تصاعد الشعارات الرنانة المؤيدة لهذا الاتجاه، إلى جانب استراتيجية حافة الهاوية السياسية والتهور الاستراتيجي.

١١٥ - وأشار إلى أن المعاهدة حققت بعض النجاح في مجال منع الانتشار، وأتاحت التغلب على عدد من التحديات. ومع ذلك، فالبرازيل يساورها القلق بوجه خاص من العلامات التي تشير إلى عدم الوفاء بالالتزامات المقطوعة بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة. فتقويض تلك الخطة، التي وافق عليها مجلس الأمن وكانت الوكالة الدولية للطاقة الذرية تصدق بانتظام على تنفيذها، قد يزرع الشك تجاه مصداقية النظام المتعدد الأطراف وفعاليتها. وعلاوة على ذلك،

١١٨ - وأضاف قائلاً إن من تلك الحقائق الخطر الذي يتهدد المجتمع الدولي ونظام عدم الانتشار بسبب البرامج النووية وبرامج القذائف التسيارية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وعلاوة على ذلك، توجد آراء متباينة بشأن أفضل السبل للمضي قدماً في نزع السلاح النووي المتعدد الأطراف. ولا يجب لهذه الاختلافات أن تعوق الجهود الرامية إلى التعاون في المجالات التي تشكل أرضية مشتركة في جميع الركائز الثلاث للمعاهدة.

١١٩ - وتابع قائلاً إنه لا يمكن إحراز التقدم في مجال نزع السلاح النووي في غياب المشاركة المباشرة للدول الحائزة للأسلحة النووية، التي لديها مسؤوليات خاصة في هذا المجال. فمشاركتها على نحو يبني الثقة اللازمة لتحقيق مزيد من التخفيض في ترساناتها عنصر مهم، غير أن هذه المشاركة لا تتأتى إلا عن طريق الحوار البناء والتعاون المستمر بين جميع الدول الأطراف.

١٢٠ - وختم قائلاً إن معاهدة عدم الانتشار تمثل حجر الزاوية للهيكل العالمي لعدم الانتشار ونزع السلاح، وتوفر أساساً للعمل الدول معاً من أجل تحقيق الأهداف المشتركة. وينبغي للدول الأطراف أن تستغل الدورة الحالية لتعيد التأكيد على هدفها المتمثل في إزالة جميع الأسلحة النووية بفضل التدابير الفعالة والشاملة.

١٢١ - السيد بودورسكي (سلوفاكيا): قال إن الذكرى السنوية الخمسين لمعاهدة عدم الانتشار تقدم للدول الأطراف فرصة جيدة للتأكيد مجدداً على الدور المركزي للمعاهدة ووحدها بوصفها حجر الزاوية للنظام العالمي لعدم الانتشار والاساس للسعي نحو نزع السلاح النووي ومواصلة تطوير تطبيقات الطاقة النووية للأغراض السلمية.

١٢٢ - وأضاف قائلاً إن سلوفاكيا ملتزمة بالهدف المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية، وهو هدف ينبغي أن يتحقق من خلال نهج عملي وتدرجي يأخذ في الاعتبار البيئة الأمنية السائدة ويركز على تنفيذ خطة عمل المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ والتدابير الثلاثة عشر. وتكتسي الحاجة الملحة لتنشيط مؤتمر نزع السلاح أيضاً أهمية بالغة بغية تحقيق نزع السلاح وتحديد الأسلحة بموجب المعاهدات. وأوضح أن بلده يواصل دعم بدء المفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية.

١٢٣ - وأضاف قائلاً إن بدء نفاذ معاهدة حظر التجارب النووية يمثل أمراً بالغ الأهمية للمضي قدماً في نزع السلاح ومنع الانتشار. وبناء على ذلك، فسلوفاكيا تطلب إلى جميع الدول التي لم تصدق بعد على المعاهدة أن تصدق عليها دون مزيد من الإبطاء. وسلوفاكيا تسهم بنشاط في جهود بناء القدرات دعماً للمعاهدة منذ عام ٢٠٠١، ولا سيما باستضافة مختلف أنشطة التدريب وأنشطة التفتيش في الموقع، وهي على استعداد لتوسيع نطاق أنشطتها التعاونية.

١٢٤ - وواصل قائلاً إن سلوفاكيا تُدين استمرار جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في إجراء التجارب النووية واختبارات القذائف التسيارية، فهي تمثل تهديداً خطيراً للأمن الدولي وانتهاكاً صارخاً للعديد من قرارات مجلس الأمن. وعلى الرغم من التطورات المشجعة التي شهدتها هذا المجال في الآونة الأخيرة، يجب على المجتمع الدولي أن يواصل الضغط إلى أقصى درجة على هذا البلد إلى أن يشرع في نهج موثوق نحو نزع السلاح النووي بشكل كامل يمكن التحقق منه ولا رجعة فيه. وفي الوقت نفسه، ترحب سلوفاكيا بالتقدم المحرز حتى الآن في خطة العمل الشاملة المشتركة، وتؤيد تنفيذ الخطة على نحو مستمر وكامل وفعال.

١٢٥ - واسترسل قائلاً إن الاستخدامات السلمية للطاقة النووية لا تزال تشكل أولوية رئيسية لبلده وتحمل أهمية استراتيجية أيضاً. وتستمر الطاقة النووية تحتل مكانة ثابتة في مزيج الطاقة الوطني وهي دعامة أساسية في السياسة الوطنية المتعلقة بالطاقة. وتزيد من أمن الإمداد الطاقوي للبلد وتمكّن من توليد ما يكفي من الطاقة بتكلفة ميسورة وعلى نحو يراعي البيئة. وتوجد وحدتان جديدتان قيد التشييد في موقع موتشوفتشي ومن المقرر تشييد مرفق نووي جديد في موقع ياسلوفسكي بوهونيتشي.

١٢٦ - وختم قائلاً إن الأمان النووي يمثل شرطاً مسبقاً لاستخدام الطاقة النووية. وسلوفاكيا تدعم جهود الوكالة الرامية إلى عوامة الأمان النووي من خلال إدماج الأنشطة المتصلة بالسلامة، ومساعدة الدول الأعضاء في تنفيذ معايير الأمان التي وضعتها الوكالة، والتشجيع على الانضمام إلى الاتفاقيات الدولية ذات الصلة. وتدعم أيضاً برنامج الوكالة للتعاون الفني ودور الوكالة في مواصلة تطوير التطبيقات السلمية للتكنولوجيا النووية.

١٢٧ - السيدة رودريغيس راميريس (بنما): قالت إنه بالنظر إلى أن المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٢٠ سيكون أول مؤتمر معقود منذ اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، فينبغي للدول الأطراف أن تلتزم بتعزيز المجتمعات السلمية والشاملة بما يتماشى مع الهدف ١٦. وفي هذا السياق، قالت إن بلدها ملتزم التزاماً راسخاً بتعزيز السلام

على أهمية بدء نفاذ معاهدة حظر التجارب النووية وتشجيع الدول التي لم تصدق عليها بعد على القيام بذلك.

١٣٣ - واسترسلت قائلةً إن الضمان الفعال الوحيد ضد استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها هو إزالتها على نحو شفاف لا رجعة فيه ويمكن التحقق منه ضمن إطار زمني متفق عليه بين الأطراف المتعددة. وأعربت عن ترحيب بلدها، من ثم، باعتماد معاهدة حظر الأسلحة النووية، التي تتيح فرصة تاريخية من أجل نزع السلاح النووي والامتثال الكامل للمادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ورثما تتم الإزالة التامة للأسلحة النووية، أشارت إلى أن بلدها يدعو إلى التفاوض على صك عالمي ملزم قانوناً بشأن ضمانات الأمن السلبية، ويدعو أيضاً جميع الأطراف إلى عقد مؤتمر دولي بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، على النحو المتفق عليه في خطة عمل المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠. وختتمت بالتشديد على حق الدول الأطراف غير القابل للتصرف في التمتع باستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية وفقاً للمادة الرابعة من المعاهدة.

١٣٤ - السيد كونو (اليابان): قال إن معاهدة عدم الانتشار مكنت المجتمع الدولي من التغلب على العديد من الأزمات وحالت دون استعمال الأسلحة النووية في الحرب منذ قصف هيروشيما وناغازاكي بالقنابل الذرية. وحُفِضت المخزونات النووية بنسبة ٨٥ في المائة منذ الحرب الباردة، وتقلص الانتشار النووي بقدر أكبر من المتوقع. فجنوب أفريقيا، على سبيل المثال، تخلت عن برنامجها النووي وانضمت إلى المعاهدة.

١٣٥ - وأوضح أن اليابان، بوصفها البلد الوحيد الذي تعرض للدمار النووي أثناء الحرب، ملمة بمدى العواقب الكارثية ولذا تعتبر نفسها مسؤولة عن قيادة الجهود الدولية الرامية إلى تحقيق الهدف المشترك المتمثل في جعل العالم أكثر أمناً وخالياً من الأسلحة النووية. وبما أن المعاهدة توفر إطاراً أكثر شمولاً لتحقيق التوازن بين التصدي للتهديدات الأمنية وتجنب العواقب الإنسانية المدمرة لاستخدام الأسلحة النووية، فإن الحفاظ عليها وتعزيزها سيسكلان أساس الجهود التي يبذلها بلده في هذا الصدد. ويجب أيضاً اتخاذ تدابير ملموسة وعملية بالتعاون مع كل من الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة للأسلحة النووية.

١٣٦ - وأضاف قائلاً إن بلده قدم ورقة عمل (NPT/CONF.2020/PC.II/WP.37) تتضمن مجموعة من التوصيات

والأمن، ويؤيد جميع المبادرات المتعددة الأطراف الرامية إلى نزع السلاح وعدم الانتشار.

١٢٨ - وأضافت قائلةً إن بنما تعلق أهمية قصوى على القرارات المتخذة في المؤتمرات الاستعراضية لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وفي هذا السياق، قدمت بصورة مشتركة ورقة عمل (NPT/CONF.2020/PC.II/WP.9) بشأن العواقب الإنسانية الكارثية لاستخدام الأسلحة النووية.

١٢٩ - وتابعت قائلةً إنه على الرغم من مرور سبعة عقود منذ اعتماد الجمعية العامة أول قرار بشأن نزع السلاح النووي، فلا يزال هناك عمل ينبغي القيام به، لا سيما بالنظر إلى البيئة الدولية المعقدة السائدة المتسمة بالتوتر وشدة عدم اليقين. فتعتت الدول التي تدافع عن المواقف غير المبررة من خلال إسناد قيمة أعلى للأمن الوطني على حساب بقاء البشرية هو بالتحديد ما أدى إلى الوضع الحالي الخطير.

١٣٠ - وأشارت بقلق بالغ إلى أن بعض الدول تمضي قدماً في برامجها لتوسيع وتحديث وشحن قدرات أسلحتها النووية ونظم إيصالها والمواد والتكنولوجيات المتصلة بها، فضلاً عن إعطاء مكانة بارزة لهذه الأجهزة في مذهبها الأمنية والدفاعية وسياسات الردع. وهذه الممارسات لا تؤدي إلا إلى سباق تسلح جديد، الأمر الذي من شأنه أن يقوض مبادئ المعاهدة وأهدافها. وعلاوة على ذلك، فإن ما يبعث على القلق هو خطر وقوع تلك الأسلحة النووية في أيدي الإرهابيين وشدة تعرضها للهجمات الإلكترونية.

١٣١ - واستطردت قائلةً إنه على الرغم من ضرورة الاعتراف بالاعتبارات الاستراتيجية لبعض الدول وشواغل أمنها الوطني، فالأسلحة النووية قادرة بلا شك على أن تتسبب في أضرار كارثية على صحة الإنسان، والبيئة، والأمن الغذائي، والتنمية الاجتماعية-الاقتصادية. وفضلاً عن ذلك، يُحدث الإشعاع المؤين أضراراً هائلة على النساء والفتيات. فاستعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها يُعد أيضاً انتهاكاً لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. وعلاوة على ذلك، فإن استعمالها يشكل جريمة ضد الإنسانية. ولا ينبغي أبداً استعمالها مجدداً.

١٣٢ - وواصلت قائلةً إن بنما تحث جميع الدول التي ليست أطرافاً في معاهدة عدم الانتشار على الانضمام إليها دون شروط ودون تأخير، وأن تخضع مرافقها النووية ل ضمانات الوكالة. وتشدد أيضاً

من هذا القبيل داخل فريق الخبراء التحضيري الرفيع المستوى المعني بإعداد معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية.

١٣٩ - وقال إن اليابان تركز بشدة على إطلاع العالم على حقيقة القصف الذري، وتثني على الهياكوشا - الناجين من التفجيرات النووية في هيروشيما وناغازاكي - لما يبذلونه من جهود دؤوبة في هذا الصدد. وتعتزم دعوة قادة العالم والأجيال الشابة لزيارة تلك المدن، وتعزيز التعليم في مجالي نزع السلاح وبناء القدرات.

١٤٠ - وأشار إلى أن البرامج النووية وبرامج القذائف التسيارية لكوريا الشعبية الديمقراطية تمثل تهديدات خطيرة للنظام الدولي لعدم الانتشار. ونزوع ذلك البلد صوب الحوار نتيجة للجهود المنسقة التي يبذلها المجتمع الدولي لتطبيق أقصى قدر من الضغط. ولئن أعربت اليابان عن ترحيبها بإعلان البلد أنها ستوقف التجارب النووية وتفكك مواقع إجراء الاختبارات الذي تأمل فيه أن يؤدي إلى تفكيك الأسلحة النووية والقذائف التسيارية في البلد، فإنها ترى أنه يلزم اتخاذ مزيد من الخطوات ويتعين مواصلة الضغط. ويجب أن تستجيب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لدعوات المجتمع الدولي لكي توقع وتصدق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

١٤١ - وأفاد بأن خطة العمل الشاملة المشتركة تساهم في تعزيز النظام الدولي لعدم الانتشار، ويعد تنفيذها الكامل المستمر أمراً هاماً. وأعرب عن أمله في أن تحل مسألة اختبار القذائف التسيارية الذي تقوم به جمهورية إيران الإسلامية من خلال إجراء مناقشات بين البلدان المعنية.

١٤٢ - وشدد على أن اليابان تدعم الجهود التي تبذلها الوكالة الدولية للطاقة الذرية من أجل تعزيز نظام الضمانات الخاص بها وتبسيطه، فهو نظام يشكل أداة أساسية في الجهود الرامية إلى تعزيز النظام الدولي لعدم الانتشار. ويجب تنفيذ اتفاقات الضمانات الشاملة والبروتوكولات الإضافية بشكل شامل كطريقة أكثر عملية وفعالية لتعزيز ذلك النظام.

١٤٣ - واحتتم بالقول إن الالتزام المشترك من قبل الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة للأسلحة النووية بتحقيق أهداف معاهدة عدم الانتشار سيشكل نقطة انطلاق مفيدة لمد الجسور صوب نزع السلاح النووي. وأعرب عن أمله في أن تعمل جميع الدول الأطراف والمجتمع المدني معا حتى تذكّر الأجيال المقبلة بمؤتمر الاستعراض لعام ٢٠٢٠ باعتباره النقطة التي تم فيها إيجاد قوة دفع

التي وضعها فريق الشخصيات البارزة المعني بإحراز تقدم هام في نزع السلاح النووي. وتشدد التوصيات، التي كان الغرض منها تزويد المجتمع الدولي بمرجع مفيد، على ضرورة توخي خطاب رصين واحترام الآراء المتباينة، وإثبات الدول الأطراف "امتلاكها" لزام المعاهدة. واسترسل يقول إن التوصيات تقترح أيضا تدابير ملموسة لتحقيق التقارب بين الدول التي تتبنى نهجا مختلفة، وتسلب الضوء على العديد من القضايا التي يجب حلها لتحقيق عالم خالٍ من الأسلحة النووية. ويتمثل الهدف في التوفيق بين مختلف الآراء من خلال إجراء مناقشات مفتوحة وفعالة بين خبراء الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة للأسلحة النووية.

١٣٧ - وأردف قائلاً إن اليابان تدعو المجتمع الدولي إلى اتخاذ إجراءات ملموسة على أساس تدابير مد الجسور الثلاثة المقترحة في التوصيات. فأولاً، ينبغي أن تبذل الدول جهوداً لزيادة الشفافية، الأمر الذي من شأنه تحسين التواصل وبناء الثقة والحد من التوجس وسوء الفهم، وبالتالي تقليل المخاطر والمساهمة في عملية استعراض أقوى. وثانياً، ينبغي أن تنشئ الدول آلية فعالة للتحقق من نزع السلاح النووي، وهو أمر ضروري من أجل تحقيق الإزالة التامة للأسلحة النووية، بما في ذلك نزع الأسلحة النووية من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بشكل كامل وقابل للتحقق ولا رجعة فيه. وأضاف أن من شأن عملية وضع آلية من هذا القبيل أن تعزز الثقة بين أعضاء المجتمع الدولي. وأكد أن اليابان تعتبر هذه المهمة عاجلة وستسهم إسهاماً كبيراً في مناقشات فريق الخبراء الحكوميين لبحث الدور الذي يؤديه التحقق في الماضي عندما بعملية نزع السلاح النووي في أيار/مايو ٢٠١٨. وثالثاً، ينبغي إجراء مناقشات تفاعلية بين الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة للأسلحة النووية بشأن مواضيع من قبيل كيفية الإسهام بفعالية في الحد من التهديدات وكيفية معالجة الشواغل الأمنية الناشئة عن عملية نزع السلاح النووي.

١٣٨ - واستطرد قائلاً إن جميع الدول الأطراف في المعاهدة تتحمل مسؤولية مشتركة عن بناء الزخم في النهج المتبع في المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٢٠. وستتولى اليابان والأعضاء الآخرون في مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح قيادة تلك الجهود. وستواصل اليابان أيضاً الترويج للتعجيل ببدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وإضفاء طابع عالمي عليها، وتدعو إلى زيادة المشاركة في نظام الرصد الدولي والتعجيل بإجراء المفاوضات المتعلقة بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. وستسهم في المناقشات المتعلقة بالعناصر الفنية لمعاهدة

المعاهدة واستمراريتها توازيهما الشواغل العاجلة التي يثيرها الوضع الأمني الدولي.

١٤٩ - وأوضح أن المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٢٠ يتيح فرصة لتجديد الالتزام بالمعاهدة. ويكتسب ذلك أهمية خاصة بالنظر إلى إنخفاق الدول الأطراف في التوصل إلى توافق في الآراء في المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٥. ويجب على الدول الأطراف أن تكتف جهودها من أجل الحيلولة دون أن تصبح عملية الاستعراض رهينة للقضايا السياسية التي يجب، رغم أهميتها، ألا تصرفها عن الوفاء بولاية المؤتمر أو عن إدراك الصورة العامة الإيجابية التي أسهم فيها عدد من التطورات. فعلى سبيل المثال، في أعقاب حادث فوكوشيما دايشي، اتخذت الدول مجموعة من الإجراءات التي أدت إلى إدخال تحسينات جوهرية في مجال السلامة النووية. وبالمثل، تحسنت الجهود في مجال الأمن بشكل كبير من خلال اتخاذ مبادرات رفيعة المستوى، بما في ذلك عقد سلسلة من مؤتمرات القمة الرئاسية وغيرها من المبادرات المتعددة الدول التي لم يكن من الممكن تصورها قبل بضع سنوات. وقد حدث تطور كبير في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية بدعم من نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية الذي خضع أيضا لتحديث كبير وحظي باهتمام خاصة لدى البلدان النامية. وتستحق كل تلك الجوانب استعراضا منهجيا مدروسا.

١٥٠ - وأكد أنه لا يزال هناك عمل ينبغي القيام به على الرغم من أن معاهدة عدم الانتشار أسهمت إسهاما كبيرا في الأمن الدولي. ويمكن العثور على توجيهات بشأن كيفية تحقيق مزيد من التقدم في مواد المعاهدة نفسها. وأضاف أن للمجتمع الدولي الحق في أن يطلب إحراز مزيد من التقدم والالتزام السياسي. والدورة الحالية تتيح فرصة لتحسين العملية التحضيرية لإرساء الأسس من أجل نجاح المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٢٠.

١٥١ - السيد لابسلي (المملكة المتحدة): قال إن عدد الدول الحائزة للأسلحة النووية، بفضل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، لم يتجاوز العشر دول، وتم الحد من الانتشار، وأنشئ نظام شامل للضمانات. وساعدت الإسهامات في التنمية التي وفرتها الاستخدامات السلمية للطاقة النووية على إبراز الفوائد المتأينة من المعاهدة.

١٥٢ - واسترسل قائلا إن المعاهدة تمثل الهيكل الشامل لتحديد الأسلحة وعدم الانتشار. وأضاف أن القرار الذي اتخذته بعض الدول بتحدي مجموعة النظم والقواعد والمعايير المشتركة التي وضعها المجتمع الدولي بجهد جهيد يبعث على الانزعاج ويقوض أمن وازدهار الجميع.

كافية للتغلب على نُهج مختلفة واتخذت فيها خطوة هامة نحو إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية.

١٤٤ - السيد غروسي (الأرجنتين): قال إن المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٢٠ يشكل فرصة لإعادة تأكيد التزام الدول الأطراف بالتوازن الضروري بين الحقوق والواجبات التي لا تزال صالحة بعد مرور نصف قرن على دخول معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حيز النفاذ.

١٤٥ - فالركائز الثلاث للمعاهدة تطورت على مر السنين لتعكس الإطار القانوني والسياسي الذي يدعم سياسات كل من الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة للأسلحة النووية. وأردف قائلا إن السياق الدولي الراهن يقتضي بحث أفضل السبل للحفاظ على هذا الإطار حتى الآن من أجل تحقيق هدف إيجاد نظام قوي يثني البلدان عن التطلع لامتلاك الأسلحة النووية ويضمن تدمير الأسلحة الموجودة تدميرا يمكن التحقق منه ويتسم بالشفافية ولا رجعة فيه.

١٤٦ - وأضاف أن الحالة الراهنة تطرح تحديات كبيرة لا تبرز أهمية المعاهدة وفائدتها فحسب وإنما تبرز كذلك مسؤولية الدول الأطراف الدائمة عن منع تصاعد النزاعات المؤدي إلى استخدام الأسلحة النووية. فظهور التهديد من جديد باستخدام أسلحة الدمار الشامل يبعث على الأسى. والقضايا المدرجة في جدول أعمال المعاهدة لا تتعلق بالأخصائين والدبلوماسيين فحسب، بل تشمل البشرية جمعاء، إذ لها تأثير مباشر على السلام والأمن والاستقرار على الصعيد الدولي.

١٤٧ - وقال إن الأرجنتين ترحب بالتصريحات الأخيرة التي أدلت بها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والتي تفيد بأنها قررت وقف التجارب النووية والصاروخية. وأعرب عن الأمل في أن يدعم مؤتمر القمة القادم الذي سيجتمع بين ذلك البلد والولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك اجتماع القمة بين الكوريتين، ذلك التقدم وأن يمهّد الطريق لإبرام اتفاقات أكثر طموحا ويمكن التحقق منها. وعلى وجه الخصوص، سيشكل كل من توقيع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وتصديقها عليها وعودة مفتشي الوكالة إلى البلد، علامة إيجابية.

١٤٨ - ومضى يقول إن من المهم أن ندرك أن العالم سيسوده ظلام أشد من دون المعاهدة على الرغم من أن العديد من الدول قد تشعر بالإحباط بسبب عدم تنفيذ أهداف مختلفة منها. فالثقة في جدوى

الرؤوس الحربية المتاحة للاستخدام. وأضاف أن الطريقة الأكثر فعالية لتحقيق نزع السلاح المتعدد الأطراف تتمثل في اتباع نهج تفاوضي تدريجي يجري في نطاق الأطر القائمة. وإحراز التقدم ممكن على نحو ما يتبين من الجهود الجماعية الجارية بشأن التحقق من نزع السلاح.

١٥٩ - وقال إن بلده سيواصل تعزيز التنفيذ العالمي لمعاهدة عدم الانتشار، والضغط من أجل بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، والدعوة إلى بدء المفاوضات بشأن وضع معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. غير أن المملكة المتحدة لم تكن ولن تصبح طرفاً في معاهدة حظر الأسلحة النووية ولم تعترف بها باعتبارها تمثل قاعدة ناشئة من قواعد القانون الدولي العرفي.

١٦٠ - وأوضح أن المملكة المتحدة عملت، منذ تنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة، على ضمان نجاحها وهي تتوقع أن تواصل جميع الأطراف تنفيذ الاتفاق تنفيذاً كاملاً. كما يدعو بلده جمهورية إيران الإسلامية إلى الامتناع عن إجراء عمليات إطلاق القذائف التسيارية التي تنتهك قرار مجلس الأمن ٢٢٣١ (٢٠١٥)، وعن المشاركة في أنشطة ترعزع استقرار المنطقة.

١٦١ - وأكد أن المملكة المتحدة تعيد تأكيد التزامها بقرار عام ١٩٩٥، وبإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، وأنها مستعدة لدعم إجراء حوار متجدد وتيسيره في هذا الصدد.

١٦٢ - وأردف قائلاً إن التكنولوجيا النووية، مع تزايد الطلب العالمي على الطاقة الموثوقة والمستدامة، يمكن أن تؤدي دوراً متزايد الأهمية في تحسين حياة الكثير من الناس. ولذلك يظل بلده ملتزماً بركيزة المعاهدة المتعلقة باستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية.

١٦٣ - وخلص إلى القول بأن من الأهمية بمكان أن نضع نصب أعيننا الآن ما تنطوي عليه المعاهدة من حكمة. ويجب على الدول الأطراف أن تواصل اتخاذ خطوات نحو تحقيق هدفها الطويل الأجل المتمثل في إقامة عالم خالٍ من الأسلحة النووية، ومنع الانتشار والتمسك بحق تطوير التكنولوجيا النووية المدنية. ويعتمد ذلك على تكاتفها، حتى في ظل الظروف الصعبة، لإعادة تأكيد دعمها لقواعدها ومعاييرها المشتركة ومحاسبة الأطراف التي تهدد أمنها وازدهارها.

١٦٤ - السيدة كوركا (اليونان): قالت إن على الدول الأطراف أن تسعى جاهدة للحفاظ على معاهدة عدم الانتشار وتعزيزها بوصفها حجر الزاوية في الهيكل العالمي لعدم الانتشار ونزع السلاح. وتحقيقاً

١٥٣ - وذكر بأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قد انتهكت، في العام الماضي، سلسلة من قرارات مجلس الأمن، حيث عمدت إلى اختبار أكبر جهاز متفجر نووي على الإطلاق وقذيفة تسيارية طويلة المدى. وأعرب عن أمله في أن تبرهن المحادثات المزمع إجراؤها بين قادة ذلك البلد وكوريا الجنوبية والولايات المتحدة على أن تدرج جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن تغيير المسار وحده قد يؤدي إلى الأمن والازدهار الذي ترعّم أنها تسعى إليه.

١٥٤ - وحث الاتحاد الروسي على الدخول في حوار بناء من خلال الآليات التي نصت عليها المعاهدة لمعالجة شواغل المجتمع الدولي بما أن تطويره لمنظومات قذائف جديدة يثير تساؤلات خطيرة بشأن امتثاله لمعاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى.

١٥٥ - وألح إلى أن مما يثير الشعور بالصدمة استخدام نظام الرئيس الأسد في دوما، والاتحاد الروسي في سالتزوري، بالمملكة المتحدة، في الآونة الأخيرة، أسلحة كيميائية في انتهاك للالتزامات والقواعد التعاهدية. ومن المناسب واللازم الإشارة إلى هاتين المسألتين في المنتدى الحالي لأنهما أثارتا تساؤلات بشأن مصداقية هيكل عدم الانتشار، وهو نظام متعدد الأطراف، والثقة التي يقوم عليها، وهما متصلان بمسائل أخرى كان من المقرر تناولها في الجلسة الحالية.

١٥٦ - بعض الدول يؤيد الإطار الدولي لتحديد الأسلحة وبعضها الآخر لا يؤيده. ويجب على جميع الحاضرين الاضطلاع بمسؤوليتهم عن حماية القواعد المتفق عليها وتطبيقها فيما يتصل بتحديد الأسلحة لضمان فعاليتها ومحاسبة من يخالفون هذه القواعد. وأكد أن المملكة المتحدة، وهي دولة مسؤولة حائزة للأسلحة النووية، لا تزال ملتزمة بمتابعة جميع ركائز المعاهدة الثلاث المتأزرة.

١٥٧ - وأشار إلى أن وضع خطة عمل المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ التي كانت نتيجة لعملية الاستعراض المعززة التي اعتمدت في عام ١٩٩٥، يشكل خطوة غير مسبقة. فبلده يؤيد التنفيذ الكامل لتوصيات الخطة ويدعو جميع الدول الأطراف إلى مواصلة العمل من أجل تحقيق هذه الغاية. ومن الواضح ما يمكنها أن تحققه من خلال العمل المشترك، وبناء الثقة فيما بين الدول.

١٥٨ - وأكد أن المملكة المتحدة لا تزال ملتزمة بالمادة السادسة من المعاهدة. ولها سجل قوي في الحد من الأسلحة حيث خفضت عدد الرؤوس الحربية لكل غواصة مسلحة بالقذائف التسيارية منشورة، وعدد القذائف الجاهزة للاستخدام التي زودت بها هذه الغواصات، وعدد

لهذه الغاية، يجب أن تتمسك بمبدأ الأمن غير المنقوص للجميع في سياق البيئة الأمنية العالمية المتزايدة التعقيد والتحديات، وأن تعطي زخماً جديداً لكل من عدم الانتشار ونزع السلاح التدريجي على أساس نهج حصيف وواقعي. ومن الضروري أيضاً التعجيل ببذل جهود لإبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية وإنشاء إطار للتحقق النووي من نزع السلاح.

١٦٥ - واحتتمت بالقول إن النهج الشامل اللازم لتحقيق تلك الأهداف يتطلب إجراء حوار بين الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة للأسلحة النووية بهدف إجراء تخفيضات كبيرة في الترسانات النووية، مما يؤدي في نهاية المطاف إلى نزع السلاح النووي الكامل. ولذا أعربت عن الأمل في تؤدي المداولات في الدورة الحالية إلى سد الفجوات والمساهمة في بناء عالم أكثر أمناً.

رفعت الجلسة الساعة ١٣:٠٠.